جامعة العربي التبسي -تبسة-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد هواري بومدين 1965-1978

إعداد الطالبتان:
- غنية مراح
- عبير بن ذيب

إشراف الأستاذ:
- د. عبد الوهاب شلالي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
بوبكر حفظ الله	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
عبد الوهاب شلالي	أستاذ محاضر -أ-	مشرفا ومقررا
لبنى تريكي	أستاذ محاضر -أ-	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

جامعة العربي التبسي -تبسة-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

تخصص: تاريخ الثورة الجزائرية

العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد هواري بومدين 1965-1978

إعداد الطالبتان:
- غنية مراح
- عبير بن ذيب

إشراف الأستاذ:
- د. عبد الوهاب شلالي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة في البحث
بوبكر حفظ الله	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
عبد الوهاب شلالي	أستاذ محاضر -أ-	مشرفا ومقررا
لبنى تريكي	أستاذ محاضر -أ-	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال .....

الإهـــــداء

الحمد .....

مقـــدمة

قدم الشعب الجزائري مثالا يحتذى به في التضحية والنضال في سبيل تحرير بلاده ، من خلال ثورته المجيدة في الفاتح من نوفمبرعام1954، .هذه الثورة التي اندلعت من أجل القضاء على الظلم و الجبروت الفرنسي الذي اجتاح الجزائرمنذ عام 1830، حيث قدم أبناؤها أعدادا ضخمة من الشهداء والأبطال ،و لم يبخلوا بأرواحهم وأنفسهم في سبيل تحرير هذا الوطن، فسجلوا أعظم الملاحم البطولية التي خلدها التاريخ الوطني والعالمي على السواء، حتى أصبحت انتصاراتهم مضربا للشجاعة والبطولة والتضحية .ولم يتوقفوا عند هذا الحد بل واصلو مسيرتهم النضالية بعد الاستقلال في سبيل بناء صرح الجزائر المستقلة.

شهدت الجزائر المستقلة تعاقب عدة زعامات وطنية تولت رئاسة البلاد ،كان هدفها الأوحد هو استكمال حلقات النضال في صوره الجديدة ، من خلال إقامة صرح دولة جزائرية قوية تحظى بمكانة مشرفة بين الأمم والدول يكون لها صيت وشأن عظيم في المحافل العالمية ،والهيئات الدولية على غرار الأمم المتحدة، فشهد تعاقب عدة أسماء لامعة في التاريخ الوطني غيرت مجرى تاريخ البلاد ورسمت خطوط جديدة للتطور سار على نهجها كل الزعماء الوطنيين ،من الرئيس الراحل أحمد بن بلة الذي حكم الجزائر في الفترة ما بين 1962-1965، إلى الرئيس الراحل هواري بومدين والذي امتدت فترة حكمه لمدة ناهزت 13سنة.هذا الأخير قاد إصلاحات اقتصادية و سياسية و ساهم بتحويل الجزائر من دولة حديثة الاستقلال إلى دولة قوية ذات مؤسسات كما اهتم بالتعليم و الصحة ، ووزع الأراضي على الفلاحين....وغيرها، إلا أن طبيعة العلاقات مع فرنسا في عهده قد أثارت جدلا واسعا داخل الجزائر وخارجها ، كما انه قد فتح على الجزائر بوابة الانقلابات العسكرية من خلال الانقلاب الذي قاده على حكم بن بلة سنة 1965لتشهد فترته بالنسبة للجزائريين الفترة الذهبية و أقوى و أهم فترات التأسيس الجزائري، فقد شهدت فترته الثلاثية المشهورة "الثورة الزراعية و الصناعية و الثقافية". ففي عهده الذي استمر من1965 إلى 1978 نهضت الجزائر كقوة سياسية وعسكرية وثقافية.

اعتمد مبدأ التعليم والثروة للجميع كما شكل التعريب جزءا أساسيا من برنامجه السياسي والفكري ففي مرسوم أصدره عام 1968 اشترط مستوى كافيا من معرفة اللغة العربية عند توظيف أي مواطن في الإدارة الجزائرية مع اتخاذه قرارات ثورية مثل تأميم مصادر النفط ، فقفزت الجزائر إلى مصاف التطور والتنوع وكان المراد من ذلك بسط السيادة على كل ثروات الشعب . وفي مجال التسليح نمكن من جعل الجزائر قطبا عسكريا وأمنيا مهما في المنطقة وعرف مساندته لحركات التحرر واستثماره في دعم المشاريع السياسية والعسكرية التي تسعى للثورة على الطغيان والاستعمار.

دواعي اختيار الموضوع

نظرا لاتساع موضوع "العلاقات الفرنسية الجزائرية ".وتشعبه في مختلف الجوانب تم اختيار موضوع العلاقات الفرنسية الجزائرية في الفترة التي حكم فيها هواري بومدين (1965-1978). ولعل من الأسباب المهمة التي دعتنا إلى البحث في هذا الموضوع هي:

- الرغبة في التعرف على شخصية هواري بومدين وكيفية وصوله إلى السلطة.
- قلة الأبحاث والدراسات التي تشمل العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد هواري بومدين.
- التطرق إلى أهم مميزات العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال فترة حكم هواري بومدين.
- أهمية موضوع الدراسة والذي يتناول فترة حكم هواري بومدين وهي فترة مهمة في تاريخ الجزائر بعلاقاتها السياسية والعسكرية .
- الدافع الوطني والالتزام بجزائريتنا وحبنا لهذا الوطن الذي يكون من رد الجميل له أن نضع جزء من الحقيقة التاريخية الموثقة بين يديه بعد أن حرمه الاستعمار منها قرابة القرنين من الزمن وخاصة ما تعلق منها بسياسات الهيمنة التي استمرت بعد خروجه.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية دراستنا لهذا الموضوع باعتبار أن فترة حكم الرئيس هواري بومدين مرحلة انتقالية فاصلة عن الفترة الاستعمارية ، ومرحلة أساسية في تاريخ الجزائر ،إضافة إلى أن العلاقات الفرنسية الجزائرية قد شكلت محطة بارزة في تاريخ الجزائر المستقلة، وباعتبارها احد ابرز محاور اتفاقيات ايفيان الموقعة بين الطرفين بتاريخ 18مارس1962.كما إن هذه الدراسة توضح الدور الهام للرئيس بومدين في بناء دولة الجزائر ومساهمته في إعطائها المكانة المرموقة بين مصاف الدول ا لكبرى ،وخاصة دو ل العالم الثالث.

إشكالية الموضوع

تميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال فترة الرئيس الراحل هواري بومدين بالمد والجزر نتيجة للظروف المختلفة التي عرفتها الجزائر بعد الاستقلال، فماهي الركائز والمتغيرات التي تحكمت في مسار العلاقات الثنائية بين البلدين والدوافع التي أدت إلى استمرارها رغم التصادم المستمر في مواقفها؟

وللإجابة على هذا الإشكال وضعنا مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي كالتالي:

- من هو هواري بومدين ؟
- ماهي أهم الإنجازات التي قام بها أثناء حكمه؟
- هل اتفاقيات ايفيان فرضت النفوذ الفرنسي في الجزائر أم العكس؟

- كيف حافظت فرنسا على امتيازاتها ومصالحها التي حصلت عليها من خلال اتفاقيات ايفيان؟
- كيف واجهت فرنسا والجزائر الصعوبات والمشاكل التي اعترضت على علاقات التعاون بينهما في هذه الفترة؟
- ما هو مسار وواقع العلاقات السياسية والعسكرية والأزمات بين 1965-1978؟
- هل أثرت الأزمات الاجتماعية والثقافية على العلاقات الثنائية بين البلدين؟
- ماهي انعكاسات سياسة تأميم المحروقات التي قام بها هواري بومدين على كل من الجانب الفرنسي والجزائري ؟.

المناهج المتبعة

اعتمدنا من خلال دراستنا للموضوع على ثلاث مناهج:

المنهج التاريخي الوصفي، فالموضوع الذي تطرقنا له موضوع تاريخي لابد من اعتماد المنهج التاريخي الوصفي. الذي سرد أحداث تاريخية خاصة ما تعلق بتاريخ العلاقات الفرنسية الجزائرية ، وأهم التطورات السياسية والاجتماعية التي عرفتها العلاقات بين البلدين في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين.

المنهج التحليلي ،تمثل في تحليل الدور الذي لعبه هواري بومدين في مختلف الأحداث التي ميزت العلاقات بين الطرفين وكيفية مساهمته في العلاقات الجزائرية الفرنسية.

المنهج الإحصائي: حيت تطرقنا فيه الى إعطاء بعض الإحصائيات الجديرة بذكر حول التجارب النووية التي قامت بها فرنسا في الصحراء الجزائرية ، بالإضافة الى إحصائيات نسبة المهاجرين إلى فرنسا ، كما تناولنا نسبة الصادرات والواردات للبترول والنبيذ بين الجزائر وفرنسا.

نقد المصادروالمراجع المعتمدة

من أهم المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في إنجاز هذا البحث نذكر:

أولا المصادر:

من أهم المصادر التي اعتمدناها :

كتاب بن يوسف بن خدة نهاية حرب التحرير في الجزائر- اتفاقيات ايفيان- الذي ابرز لنا المحاور الواردة في اتفاقيات ايفيان و الذي كان رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و هذا ما أفادنا في معرفة الدور الذي جسدته هذه الهيئة في صراعها مع الحكومة الفرنسية حول مفاوضات اتفاقيات ايفيان و تقرير مصير الجزائر، وكتاب عن الثورة في الثورة و بالثورة للكاتب لطفي الخولي و الذي يمثل حوار مع الرئيس الراحل هواري بومدين جسد فيه تصورات الرئيس لبناء دولة جزائرية حديثة كما وضح الخلفيات التاريخية و السياسية و

الأيدولوجية للمجتمع الجزائري الجديد، كما استخدمنا العديد من المصادر الأخرى ككتاب جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع و أيضا كتاب رحلة أمل و اغتيال حلم للكاتب محمد صالح شيروف.

ثانيا المراجع:

أهمها كتاب هواري بومدين الرئيس القائد، للكاتب سعد بن بشير العمامرة الذي ساعدنا في معرفة الظروف التي نشأ فيها محمد بوخروبة و أهم الإنجازات التي قدمها قبل و أثناء التحاقه بالثورة، أيام مع الرئيس هواري بومدين و ذكريات أخرى للكاتب محي الدين عميمور الذي كان من المقربين من الرئيس حيث بين لنا ادق التفاصيل عنه و عن تصوراته للجزائر حينها،كما وضح طبيعة الانقلاب الذي قام به الرئيس بومدين على بن بلة ،و كذلك افدنا في معرفة حيثيات سياسة تأميم البترول في عهد هواري بومدين، كتاب في الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و العسكريين للكاتب رابح لونيسي ، و كتاب تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988 لبنجامين ستورا.

المصادروالمراجع باللغة الأجنبية فنذكر:

- Les relations France –Algériennes à l'épreuves de la reconnaissance des trois infligés de 1962 à nos jours =étude rôles de la reconnaissance dans la processuce de la coopération et de la réconciliation

- Abdelkader Sid Ahmed، développement sans croissance l'expérience des économies pétrolières du tiers- monde o p u Alger 1983

9 Etienne Mallard : pétrole Algérien, une nouvelle fable de M. Abdessalam, le combat, lundi 17 mars, 1969

صعوبات البحث

- واجهتنا صعوبات تتعلق بموضوع البحث وبضبط أبعاده وحدوده.-
- صعوبة الحصول على المصادر والمراجع خاصة فيما يخص عنصري أزمة النبيذ والعلاقات الاجتماعية والثقافية.

خطة البحث

يتكون هذا البحث الذي جاء تحت عنوان "العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين 1965-1974" من مقدمة فصل تمهيد وثلاثة فصول رئيسية وخاتمة وملاحق تتصل بالموضوع .

ففي الفصل التمهيدي و الموسوم ب: "الوضع السياسي في الجزائر ما بين 1962-1965" تناولنا فيه المفاوضات التي أدت إلى الاستقلال و المعروفة تاريخيا باتفاقيات ايفيان التي تحدثنا فيها عن الجولة الأخيرة من

المفاوضات ثم التوقيع عليها ووقف إطلاق النار، كما وضحنا بعض ردود الفعل حولها، كما تطرقنا الى بنود الاتفاقيات التي حددت طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الاستقلال ثم تناولنا أزمة صائفة 1962 و خطورتها على سيادة الجزائر خلال المرحلة الانتقالية لما شهدته من صراعات بين رفقاء السلاح و سباقهم نحو السلطة .

أما الفصل الأول والمعنون ب"ترجمة لشخصية هواري بومدين " فقد خصص للتعرف على شخصية هواري بومدين التي بدأت بالمولد والنشأة ومساره الدراسي والثقافي الذي تناولنا فيه تعلميه ورحلته إلى المشرق ونضاله السياسي والعسكري وكيف ساهم بإمداد الثورة بالأسلحة .

وفي الفصل الثاني والمعنون ب"طبيعة العلاقات بين الجزائر وفرنسا 1965-1978 "فقد تطرقنا فيه إلى طبيعة العلاقات السياسية والعسكرية بين الجزائر وفرنسا في تلك المرحلة القائمة أساسا على محاولة فرنسا للاستفادة بالقدر الممكن من الامتيازات الممنوحة لها من اتفاقيات ايفيان.

وقد عنونا الفصل الثالث ب "الأزمات التي واجهت العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد هواري بومدين وضم مبحثين تطرقنا في الأول إلى أزمة النفط والمحروقات وفي الثاني إلى أزمة النبيذ والثالث الى أزمة الهجرة.

وأخيرا ختمنا هذه الدراسة بحوصلة شاملة، أبرزنا من خلالها أهم الاستنتاجات والملاحظات التي توصلنا إليها في محاولة للإجابة عن الإشكالية الرئيسية المطروحة في هذا البحث والتساؤلات الفرعية المتصلة بها، ثم ذيلنا دراستنا هذه بجملة من الملاحق الضرورية لفهم الموضوع.

وفي الختام وإن كان لابد من كلمة تقال فهي امتناننا للأستاذ المشرف الذي أمدنا بتجربته وساعدنا كثيرا في إعداد هذه المذكرة وإلى كل ما ساعدنا من قريب وبعيد.

الفصل التمهيدي
واقع العلاقات الفرنسية الجزائرية في الفترة الممتدة ما بين 1962-1965

أولا: ظروف التوقيع على اتفاقيات ايفيان والإعلان عن تقرير المصير

ثانيا: طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال المرحلة الانتقالية (عهد الرئيس أحمد بن بلة 1962-1965)

ورثت الجزائر عن الاستعمار الفرنسي وضعا سياسيا مزريا، ويعود ذلك للسياسة الاستعمارية الممارسة ضدها طيلة 132 سنة، مما سبب لها دمارا شاملا في مختلف المجالات، بالإضافة لمصادرة ممتلكاتها تحت ذرائع مختلفة غير أن قيام الثورة الجزائرية أجبر العدو على الرضوخ والجلوس على طاولة التفاوض، و بعد مفاوضات شاقة و سلسلة طويلة من اللقاءات والجولات و ما تخللتها من مناورات فرنسية، بهدف الإبقاء على الجزائر فرنسية ،إلا أن هذه المحادثات انتهت و كللت باتفاقيات ايفيان التي أعلن فيها وقف إطلاق النار و حق تقرير المصير وحصول الجزائر على استقلالها في إطار التعاون مع فرنسا و فقا لما تمت عليه تلك الاتفاقيات، و منه بداية مرحلة جديدة انتقالية في تاريخ الجزائر و قيام جمهورية جزائرية برئاسة "أحمد بن بلة "كأول رئيس للجزائر المستقلة .

أولا : ظروف التوقيع على اتفاقيات ايفيان والإعلان عن تقرير المصير

لقد مرت اتفاقيات ايفيان بمرحلتين أساسيتان، المرحلة الأولى تمت فيها دراسة المسودة التي تمت في لقاء لي روس السري[1] آما الثانية فانطلقت بها المفاوضات بين الطرفين في 07 مارس 1962 تم فيها اللقاء بين الوفدين الجزائري و الفرنسي في مدينة ايفيان و بصفة رسمية،[2]حيث تم حل المشاكل العالقة و تشكيل مجلس تنفيذي و العفو عن المسجونين السياسيين على غرار أحمد بن بلة و رفقائه.[3] وتم التوقيع على الاتفاقيات في 18 مارس من عام 1962،[4] وقد مثل الوفد الجزائري كل من كريم بالقاسم[5] رئيسا للوفد الجزائري، و سعد

---

[1] مفاوضات لي 19-17(Les Rousses(فيفري 1962: كانت هذه جولة لوضع اللمسات الأخيرة و نهايات اللقاءات المتكررة،حيث دارت مفاوضات سرية بين كل من الوفدين الجزائري و الفرنسي بمدينة روس على الحدود الفرنسية السويسرية،حيث تم وضع الخطوط العامة للاتفاقية المقبلة و التي تضمن استرجاع السيادة للجزائر و الحصول على استقلالها و في 22-27 فيفري 1962،تم عقد دورة استثنائية في طرابلس للمؤتمر الخامس للمجلس الوطني لثورة الجزائرية و تم تكليف الحكومة المؤقتة بمواصلة المفاوضات (انظر: محمد علي الداهش،المغرب العربي المعاصر(الاستمرارية و التغير)، الدار العربية للموسوعات، ط1435،2014،1، ص)

[2] مراد بوعباش، قراءة من المفاوضات الجزائرية الفرنسية اتفاقيات ايفيان نموذجا، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية،الجزائر،العدد34،جوان 2018،ص 235 .

[3]محمد علي الداهش،المرجع السابق، ص 112-113.

[4] لطفي الخولي، عن الثورة في الثورة و بالثورة ،حوار مع بومدين ،منشورات التجمع الجزائري البومديني الإسلامي ،دار الهدى، الجزائر ،د.ت ،ص 29.

[5]كريم بلقاسم: ولد العقيد كريم بلقاسم في دوار في آيت يحي بقرية تيزران عيسى دائرة ذراع الميزان بتاريخ 14-12-1922،من الأوائل المقاتلين في منطقة القبائل انخرط في حزب الشعب 1946 دخل بسرية و لجاء إلى الجبال سنة 1947، كان قريبا في أزمة 1953،من مؤيدي العمل المسلح في اللجنة الستة، كان مسؤول عن جيش التحرير الوطني 1956-1958 كان وزير للدفاع في الحكومة المؤقتة الأولى في 1958،وزير الشؤون الخارجية و نائب الرئيس في الثانية في عام 1960 ووزير الداخلية في الحكومة الثالثة في أوت 1961،رئيس الوفد الجزائري في المفاوضات بجميع مراحل 1961-1962 موقع اتفاقية ايفيان النائب في الجانب الجزائري فيها و مؤيد الحكومة المؤقتة و معارض لبن بلة و بومدين 1962،نائب في المجلس التأسيسي، لجأ إلى

دحلب، يزيد، بنيحي، بن طوبال،[1] رضا مالك، بوكرون، و العقيد بن عوة،و ضم الوفد الفرنسي كل من جوكس،[2]روبير بيرد، جوف دوير ، برونو، و الجنرال دي ماكس و دولاس وجوي لوكس رئيس الوفد الفرنسي من جهة أخرى،ونفس اليوم من وقف إطلاق النار

أعلن بن يوسف بن خدة على أمواج إذاعة تونس انه تم وقف إطلاق النار وبصفة رسمية على كافة التراب الجزائري في19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشر.

يعتبر هذا البيان ديباجة لمختلف إعلانات ومبادئ القطاعية ملخص للاتفاق العام الذي تم التوصل إليه بعد العديد من النقاشات المطولة بين كل من الحكومتين الجزائرية والفرنسية حيث ضمن الاستقلال للجزائر في ظل التعاون مع فرنسا باعتبار هذا هو الحل المناسب الذي يخدم الطرفين[3]،حيث دونت مجمل الاتفاقية في وثيقة من 93 صفحة.[4]

1. مضمون اتفاقيات ايفيان

تضمنت اتفاقيات ايفيان المحاور التالية:

-اتفاقية وقف إطلاق النار: احتوت 11 مادة تحدد معاملات وقف اطلاق النار.

-إعلان التصريحات الحكومية الخاصة بالجزائر.

-التصريح العام يضم خمسة فصول:

-**الفصل الأول:** ينص على تنظيم السلطات العامة خلال فترة الانتقال والضمانات الخاصة بحق تقرير المصير.

-**الفصل الثاني:** يخص ما يتعلق بالاستقلال والتعاون.

أوروبا و إنشاء تنظيم الحركة من أجل دفاع عن الثورة الجزائرية في عام 1968،مات مقتول في فندق فورت يوم 18 أكتوبر 1970م(انظر : سعد بن بشير العمامرة،هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978، ط1، قصر الكتاب،الجزائر،1997،ص 233).

[1]بن طوبال: اسمه الحقيقي سليمان بن طوبال ،من مواليد عام 1923 بمليلة من ناحية الشمال القسنطيني،ناضل في حزب الشعب و كان عضوا في اللجنة 22،و عضوا اضافي في المجلس الوطني للثورة الجزائرية في أوت 1957م، قائد الولاية الثانية 1956-1957، عضو في لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية أوت 1957 مكلف بالشؤون الداخلية رئيس دائرة الشؤون الداخلية ثم رئيس بنفس اللجنة قيأ فريل 1958، وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة الثالثة و بعد الاستقلال تولى منصب رئيس المدير العام للشركة الوطنية لصلب و الحديد(S N S) و رئيس الاتحاد العربي للحديد و الصلب (أنظر: هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978، المرجع السابق ،ص 235).

[2]بن يوسف بن خدة ،نهاية حرب التحرير في الجزائر ،اتفاقية إيفيان،تر، لحسن زغدار ،محل العين جبائلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1987 ،ص 37-38 .

[3] محمد عباس، نصر بلاثمن. الثورة الجزائرية1954\1962،دارالقصبة،الجزائر 2007،ص 719.

[4] المرجع نفسه ،ص 718.

-**الفصل الثالث:** يتعلق بالنظم الخاصة بالشؤون الحربية.

-**الفصل الر ابع:** تناول النظم الخاصة بالمنازعات.

-**الفصل الخامس:** ينص على نتائج استفتاء تقرير المصير.

-إعلان الضمانات يتضمن ثلاثة أجزاء:

-**الجزء الأول**: يحتوي على التنظيمات العامة.

- **الجزء الثاني:** يتضمن أربع فصول تتعلق بممارسة الحقوق المدنية الجزائرية، حماية حقوق وحريات المواطنين الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام، والمشاركة في تطبيق الضمانات، وأيضا محكمة الضمانات.

-**الجزء الثالث:** يتعلق بالفرنسيين المقيمين في الجزائر بصفتهم الأجانب.

-إعلان مبدأ التعاون الاقتصادي والمالي ويحتوي على مقدمة وأربعة أبواب:

-**الباب الأول:** يضم مساهمة فرنسا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

-**الباب الثاني:** يتحدث عن المبادلات.

-**الباب الثالث**: يتعلق بالعلاقات النقدية.

-**الباب الر ابع:** خاص بضمانات الحقوق المكتسبة والمعاهدات السابقة.

-إعلان مبدأ التعاون من أجل استثمار ثروات باطن الأرض والصحراء:

تضمن أربعة أبواب وهي كالتالي: الهيدروكربون السائل والغازي، المواد المعدنية الأخرى، الهيئة الفنية لاستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء في آخر باب ما تعلق بالتحكيم.

-إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي:

تضمن ثلاثة أبواب وهم على التالي:

-**الباب الأول**: يضبط التعاون في هذا المجال التبادل الثقافي.

-**الباب الثاني:** يحدد المساعدة في هذا المجال.

-إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الفني يحتوي على سبعة مواد.

-إعلان الاتفاق الخاص بالمسائل العسكرية يضم ثمانية مواد.

-ملخص خاص بالمرسى الكبير: ويتضمن 35 مادة.

-إعلان المبادئ الخاصة بتسوية المنازعات: يحتوي على تصريح عام وخمس فصول.[1]

[1] من النص الكامل لاتفاقيات ايفيان بنظرية يوسف بن خدة،اتفاقيات ايفيان، المصدر السابق ،ص ص 85-128.

1- **ردود الفعل المختلفة على اتفاقيات ايفيان:** تضاربت الآراء حول مضمون اتفاقيات ايفيان بين مؤيد ومعارض فهناك من اعتبرها نصرا ساحقا وهناك من اعتبرها تنازل في حقوق الجزائريين لصالح الحكومة الفرنسية وهذا ما جعل من ظهور نوع من الخلاف بين السياسيين والقادة الثوريين[1]،خاصة ما قدمته الجزائر من امتيازات للجانب الفرنسي، هذا ما جعل البعض يشكك في وجود جانب سري مظلم في هذه الاتفاقيات ولم يتم الإعلان عنه. [2]

1- **المؤيدين لاتفاقيات ايفيان:** كان يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة من أول المرحبين بهذه المفاوضات و هذا ما يبرزه خطابه في 19 مارس الذي جاء فيه:".....بعد عدة شهور من المفاوضات الصعبة و الشاقة، تحقق اتفاق عام في ندوة ايفيان بين الوفد الجزائري و الوفد الفرنسي، و هذا نصر عظيم للشعب الجزائري الذي أصبح حقه في الاستقلال مضمونا و نتيجة لذلك باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المفوضة من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية فإنني أعلن وقف إطلاق النار في كامل أنحاء الوطن الجزائري ابتداء من يوم الاثنين 19مارس 1962م على الساعة 12 بالضبط...[3]

كما نجد سعد دحلب من الفارحين بتوقيع هذه الاتفاقية و هذا ما دوره في قوله: "لقد ولي عالم في الجزائر و عالم جديد بدأ يظهروا يستطيع شهداؤنا الأبرار الآنان يقروا علينا و يرتاحوا في الملكوت الأعلى مطمئنين فتضحياتهم لن تذهب دهرا فتحية خالصة لمجاهضينا البواسل، و المجد و الشموخ لشعبنا، العرفان و الشكر للحكومة المؤقتة التي قادت سفينتنا إلى شط الأمان رغم العواصف الهوجاء، و تحية لمفاوضين تحت كنف الحكومة المؤقتة الذين أنجزوا ببراعة مهمتهم، فقد كانوا بفضل تضامنهم خير ممثل للجزائر المكافحة في أكبر حدث من تاريخنا المجيد، و قد كان لي الشرف أن أكون منهم و معهم، و هذا ما أعتز به و أفتخر".[4]

---

[1] بشير سعدوني، اتفاقيات ايفيان 18 مارس 1962 و ردود الفعل المختلفة حولها ،مجلة أفاق العلوم، العدد الخامس، 2016، جامعة الجلفة، ص 377.

[2] حيمد مسعود، أزمات العلاقات الفرنسية الجزائر سياسيا و اقتصاديا ما بين سنتي 1962\1974،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ،قسم العلوم الإنسانية-تاريخ- كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية،جامعة ابن خلدون،تيارت، 2021-2022م،ص 74.

[3] ينظر،خطاب الرئيس بن يوسف بن خدة المنشور على الموقع الإلكتروني:
hTTpS://WWW. You tube .com. / Watch ? v = pOum01QEt8 شوهد بتاريخ 19 أفريل 2023 على الساعة 17:19

[4] سعد دحلب،المهمة المنجزة من أجل استقلال الجزائر،منشورات دحلب،2007،ص 160.

وأيضا نجد كريم بلقاسم الموقع على اتفاقيات ايفيان الذي يراها انتصارا عظيما في تاريخ الثورة الجزائرية وهذا ما جاء في تصريح له قال فيه :"إن انتصارنا هو أن الفرنسيين اضطروا للجلوس وجها لوجه لكي يتفاوضوا معنا انتصارنا أيضا هو الاعتراف بدولة جزائرية موحدة على أرضها كما في شعبنا"[1]

وفي هدا السياق يقول فرحات عباس أيضا بتاريخ 19 مارس 1962م :"ليل الاستعمار انتهى، وغدا الفجر الحرية."[2]

2. المعارضين لاتفاقيات ايفيان

- **قيادة هيئة الأركان:**

اعتبرت قيادة هيئة الأركان أن اتفاقيات ايفيان هزيمة للثورة الجزائرية[3]والتي كانت تتشكل من: العقيد هواري بومدين، علي منجلي، وقايد أحم ،الذي صوتوا ضد هذه الاتفاقية[4]، حيث برر العقيد هواري بومدين رفضه لهذه الاتفاقية قائلا: "... أقرعت ضد لأن نتائج سبع سنوات من الحرب لا توجد في النص الذي قدم لنا هدف الاستقلال لم نصل إليه، يعدوننا فقط باستقلال شكلي وارى أيضا أنه لا يوجد شيء يستطيع أن يمكننا من متابعة الثورة."[5]و أيضا رفضت هيئة الأركان وضع ثقتها فيما لا يمكن توقعه "و في الواقع أن تصويتها السلبي لم يكن يتناول ضرورة تسوية بقدر ما كان يتناول مضمونها و النوايا المنسوبة الى الحكومة المؤقتة بإرادة تسريح جيش التحرير، وقد انتقل النزاع بين الحكومة و هيئة الأركان في مدة ستة أشهر من التباين حول تنظيم السلطات إلى الخلاف الكلي، و سوف تتتالى. المجابهات دون توقف حتى استلام السلطة.[6]

كما أن تفاقم المسعى المتعرج للحكومة المؤقتة سببا في انفصال هيئة الأركان التي كانت في علم بكل أعمالها وتحركاتها ونشاطاتها قد امتدت الخلافات بينهما إلى المفاوضات مع فرنسا، فكان على هيئة الأركان التسوية غير أنها كانت تريد الاستفادة من التنازلات التي سوف تقوم بها الحكومة المؤقتة لوضعها على، كرسي الاتهام ولتظهر هي . كالمدافع الوحيد عن التطلعات الوطنية حيث تم الإلحاح عليها للمفاوضات لكنها رفضت

[1] رضا مالك،الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962،تر فارس غصوب،ط1، م،و،إ،ن،الجزائر،2003،ص 291.

[2] FerhatAbbas , Autopsie d'une guerre E d l'Aurore, paris, France, 1980, p313

[3]لطفي الخولي، المصدر السابق، ص 92.

[4]اوليفي لونغ،الملف السري -اتفاقيات ايفيان- مهمة سويسرية للسلم في الجزائر ،تر، أوداينية خليل، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2012، ص 142.

[5]رضا مالك، المصدر السابق، ص 297.

[6] محمد حربي،جبهة التحرير الوطني الأسطورة و الواقع ،نر،كميل قيصر داغر،ط1، مؤسسة الأبحاث العربية، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1983، ص 241.

حيث جعلت الحكومة مجبرة على استدعاء العقيد بن عودة الذي[1] لم يكن له سوى وظيفة ممثل صامت، وعند اجتماع المجلس الوطني للثورة في 22 فيفري 1962 بهدف إعلان أسس الإنفاق، لم تقم فرنسا بنقل السلطات إلى الحكومة المؤقتة كما كانت ترجو هيئة الأركان.

كانت هيئة الأركان رافضة لهده الاتفاقيات وذلك يستند إلى النية المنسوبة إلى الحكومة المؤقتة لأن"تفكك مهما كان الثمن" وكانت هذه الأخيرة تعتبر جيش التحرير الوطني في الخارج هو الجيش الوحيد القابل للحياة. كما كانت الوقائع تثبت تحليل الهيئة، فقد تغلب الوزراء على تردد المجلس الوطني للثورة الذي كان يريد نقاش أولي حول مستقبل الثورة قبل توقيع هذه الاتفاقيات.

لكن الحكومة المؤقتة رفضت ذلك، و لم تعرها اهتماما لمعارضة هيئة الأركان أكدت على أن تجعلها غير فاعلة عن طريق خلق وضع جديد، حيث يقول يوسف بن خدة في هذا السياق: "سوف تزول هيئة الأركان تلقائيا في كل حال ستكون الغلبة لنا".[2]بالإضافة إلى ظهور منظمة سرية مسلحة سعت تعطيل سير المفاوضات.[3]

ثانيا: طبيعة العلاقات الجز ائرية الفرنسية خلال المرحلة الانتقالية في عهد الرئيس بن بلة 1962-1965

تعتبر المرحلة الانتقالية بالجزائر محطة حاسمة ومهمة في تاريخها المعاصر حيث أنها شهدت وصول أول رئيس للجمهورية الجزائرية المستقلة بعد توقيع اتفاقيات ايفيان[4]،مرورا بأزمة داخلية في جبهة التحرير جيش التحرير الوطني المعروفة بأزمة صائفة 1962[5] حيث عرفت العلاقات بين الجزائر وفرنسا في عهده ظروفا

[1] المرجع نفسه، ص 240.

[2] المرجع نفسه، ص 243، 242.

[3]المنظمة السرية المسلحةO.A.S:تأسست في 11 فيفري 1961 كان هدفها الحفاظ على الجزائر فرنسية دون تطبيق اتفاقيات ايفيان بالجزائر ، حيث قامت بعمليات ارهابية و نشاطات تخريبية بهدف تعطيل مفاوضات تقرير المصير تم إيقافها في 17 جوان1962 بتوقيعها معاهدة مع جبهة التحرير الوطني.(انظر:عبد الرحمان بوقارة ،مكانة اتفاقيات ايفيان في العلاقات الجزائرية الفرنسية 1962-1989،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ،العلوم في التاريخ الحديث والمعاصر ،قسم التاريخ والآثار ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2020-2021،ص147)

[4] أمينة شعبوني، العلاقات الجزائرية المفرنسة في إستراتيجية السياسة الخارجية الفرنسية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية،جامعةالجزائر2012/2011،ص 20.

[5] ازمة صائفة 1962: هي صراع الطغم داخل جبهة التحرير الوطني من اجل السلطة للحصول على الاستقلال الذاتي لعناصر مسلحة في بعض الاقاليم مما شكل خطر كبير على الجزائر المستقلة في صيف 1962.(انظر: بنجامين ستورا،تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988م، تر: د.صباح ممدوح كعدان،منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2012م،ص 9).

مميزة فمن جهة استطاعت الجزائر بعد حرب شاقة دامت 132سنة من استرجاع سيادتها من جهة أخرى بقي استقلالها مرتبط بامتيازات منحت للطرف الفرنسي بموجب اتفاقيات ايفيان[1] :

فقد كانت فرنسا في هذه الفترة تحت حكم شارل ديغول، الذي سعى للاستفادة من هذه الامتيازات الممنوحة لهم بموجب اتفاقية ايفيان، سوى على الصعيد الثقافي أو العسكري و كذا الجانب الاقتصادي[2]، لكن سرعان ما ظهر الخلاف بين البلدين منذ المرحلة الأولى من الاستقلال، نظرا لتبني الجزائر النهج الاشتراكي لاقتصادها على عكس فرنسا التي تتبع النهج الليبرالي في التسيير الاقتصادي، بالإضافة لكون أحمد بن بلة من الرافضين لبنود اتفاقيات ايفيان[3]و اعتبرها مرحلة مع إمكانية تعديلها، و هذا ما جاء في تصريحه لوسائل الإعلام الدولية و العالمية بداية سنة 1963، و بحضور 240 صحفيا بعبارة لفنن و أسقطت الإعلام، حيث قال: «بأن اتفاقيات ايفيان ليست كالقرآن لا يمكن تغييرها."[4]

1. توتر العلاقات السياسية الجز ائرية الفرنسية خلال حكم بن بلة

بعد شهر من وصول السيد أحمد بن بلة إلى السلطة وبتاريخ 28أكتوبر 1962 م طلب من الفرنسيين الفنيين .الانسحاب من مبنى الإذاعة والتلفزيون واسترجاعه وقام باستبدال الموظفين الفرنسيين بعناصر جزائرية، هذا ما أثار غضب فرنسا حيث قامت باحتجاج رسمي ردا على هذا القرار.[5]

لتعود تتأزم العلاقات مرة أخرى بتاريخ13أوت 1962[6] حيث رفض الرئيس أحمد بن بلة قيام فرنسا بتجاربها النووية في الصحراء الغربية[7]، على الرغم ما جاء في اتفاقيات ايفيان التي سمحت لها بإقامة تجاربها النووية باستخدام القواعد العسكرية الموجودة فوق التراب الوطني، حيث أذاع محمد خيضر الأمين العام

[1] حيمدمسعود ،محمد بلبل، العلاقات الفرنسية خلال حكم الرئيس أحمد بن بلة 1962-1965،مجلة العبر للدراسات التاريخية و الأثرية في شمال إفريقيا،جامعة ابن خلدون،تيارت،المجلد05،العدد01، ص 531.

[2] حيث ذكر أحمد بن بلة في مذكراته:"ليس سرا على أحد أنني كنت في البداية مناوئا لاتفاقيات ايفيان،لأنني وجدتها ظالمة، بيد أني قبلت توقيعها عند ما حسنت وفقا لاقتراحاتنا،ووضعت شرطا آخر لموفقي :ان تلتزم الحكومة المؤقتة بعد مؤتمر أثر وقف إطلاق النار لتحديد الخط السياسي للحكومة المقبلة.(انظر:روبير ميرل ،مذكرات أحمد بن بلة،تر، العفيف الأخضر،دار الآداب،بيروت لبنان،د،ت، ص 129).

[3] مسعود حيمد،محمد بلبل،المرجع السابق، ص 538.

[4] عبد الرحمان بوقارة،المرجع السابق،ص 173.

[5] مسعود حيمد، المرجع السابق، ص 161-168.

[6] أمينة شعبوني، المرجع السابق، ص 21.

[7] مائدة خضير علي السعدي،أحمد بن بلة و دوره السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي في عام1965، جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير آداب في التاريخ الحديث، كلية التربية،جامعة بغداد،2004،ص174.

لحزب جبهة التحرير الوطني تصريحا أذاعه راديو الجزائر جاء فيه رفض الحكومة الجزائرية مستقبلا السماح لفرنسا القيام بالتجارب النووية علي الأراضي الجزائرية.[1]

لكن فرنسا كانت مصممة على تطوير برنامجها النووي و إنشاء القوة الذرية المستقلة عن الحلف الأطلسي في أوائل سنة 1963،أعلن أحمد بن بلة عن تهديده بقطع علاقاته مع فرنسا في حالة إقدامها على إقامة تجاربها النووية إثر قرار فرنسا باستئناف القنبلة الهيدروجينية[2]،رغم ذلك لم تكف مساعي فرنسا بإقناع الطرف الجزائري بعدم خطورة هذه التجارب على الجانبيين الصحي و الزراعي، و عقب ذلك حدث تبادل لتصريحات شديدة بين كل من الحكومتين، مما أدى إلى إجراء سلسلة من المفاوضات طيلة شهر أفريل 1963م[3]،بهدف تعديل البنود العسكرية و إعادة النظر في نصوص اتفاقيات ايفيان بمناسبة مرور عام كامل على توقيعها إذا عبر بن بلة إن التجارب النووية بالجزائر ضربة في سيادتها و لا يمكن أن تتوافق مع مبادئ الاستقلال.[4]

وانتهت هذه المفاوضات باتفاق تم بموجبه إخلاء قاعدة عين انكر وذلك قبل انتهاء عام 1964[5]، كما اتفق الطرفين على الإسراع في انسحاب وحدات الجيش الفرنسي المتبقية على الأراضي الجزائرية، كما أكدوا على إجلاء القوات الفرنسية المتواجدة بقسنطينة قبل نهاية عام 1963[6]، لكن فرنسا لم تفي بتعهداتها فيما يخص التجارب النووية، وظلت تشتغل امتيازاتها الإقليمية في انقضاء عهد أحمد بن بلة.[7]

2. الأزمات الاجتماعية والاقتصادية في العلاقات الجز ائرية الفرنسية 1962-1965

لقد واجهت الجزائر غداة الاستقلال مشاكل اقتصادية واجتماعية جمة، وذلك يعود لتفشي ظاهرة البطالة حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل عام 1963، 2 مليون عامل و 2,6 مليون نسمة بلا موارد مالية[8]،إضافة إلى ما يربو. من 600,000 عامل في القطاع الزراعي لا يملكون أرضا[9]، كما شهدت أيضا رحيل جماعي للأوروبيين من الأراضي الجزائرية ما سمح لها بالسيطرة على الأموال والمنشآت الفرنسية التي أصبحت

[1] مسعود حيمد،محمد بلبل، المرجع السابق، ص 538.

[2] أمينة شعبوني، المرجع السابق، ص 22.

[3] مسعودحيمد،محمد بلبل، المرجع السابق، ص 539

[4] مائدة خضير علي السعيدي: المرجع السابق، ص 175

[5] مسعود حيمد،المرجع السابق، ص 174

[6] أمينة شعبوني، المرجع السابق، ص 22

[7] مسعود حيمد،محمد بلبل، المرجع السابق، ص 539.

[8] ستورا بنجامين، تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988م، تر، صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب،دمشق،2012،ص32

[9] مسعود حيمد، محمد بلبل، المرجع السابق، ص 539

"شاغرة" وهنا بدأ ظهور مشكلة الأملاك الشاغرة بين كل من فرنسا والجزائر، رغم أن الجزائر اعتبرت هذا حقها المشروع .، وفي هذا السياق كخطوة لمواجهة هذه الإشكالية أصدرت الهيئة التنفيذية المؤقتة برئاسة عبد الرحمان فارس وثيقة تتعلق بهذه المشكلة.

وهو الأمر رقم 62\020 المؤرخ قي 24 أوت 1962 يقضي باسترجاع الأملاك الشاغرة وتنظيمها وإصدار لوائح توضح الأبعاد التنظيمية القانونية للأوضاع العقارية الجديدة حتى سنة 1963.[1]

ولأجل وضع الحد للغش في المعاملات في بيع ممتلكات الأقدام السوداء الشاغرة بالجزائر قصد التهريب من مصادرتها. تم إصدار المرسوم 03\02 بتاريخ 23[2] أكتوبر 1962[3] الذي جاء فيه منع كل معاملات البيع مثل: بيع الأراضي وتأجيرها والعقارات المتعلقة بالأملاك الشاغرة، معتبرا كل ما عقد في الفترة الممتدة من تاريخ 01 جويلية 1962 إلى غاية 23 أكتوبر 1963 ملغية وغير سارية المفعول باطلة لا تنتج الأثر[4]

كما جاء مرسوم آخر تحت رقم 63\88 المؤرخ في مارس 1963 يتم بموجبه تنظيم كل الأملاك الشاغرة والتكفل بحالات الشغور والجهات القضائية المختصة، ويمثل هذا إجراءا لوضع حد نهائي للأزمة الناجمة في رحيل الأوروبيين والفرنسيين وأيضا الجزائريين المتعاونين مع فرنسا، والذين امتنعوا عن القيام بواجباتهم كملاك حقيقيين.

ومن هنا دخلت الجزائر مرحلة الاشتراكية مستعدة إلى قرار التأميم، فقامت بتأميم 300,000 هكتارا من الأراضي الفلاحية ذات الجودة العالية، وجاءت هذه الإجراءات ردا على قيام فرنسا بثالث تجربة للقنبلة النووية في الصحراء الجزائرية.[5]

ثم توالت قرارات التأميم لصناعة وبيع واستيراد الدخان ثم تأميم الشركات المختصة في بيع المعادن القديمة، ثم جاء الدور على دور السينما، أثر هذه التأميم التي قامت بها الحكومة الجزائرية أدخلتها في مفاوضات مع الجانب الفرنسي الذي ابدأ انزعاجه من هذا الفعل وحذرت الجزائر من أن هذه التأميمات سوف تؤثر على علاقات التعاون بينها وطالبت الحكومة الفرنسية بتقديم بتعويضات للفرنسيين الذين تضرروا جراء هذه التأميمات.[6]

---

[1] ستورا بنجامين،المصدر السابق، ص 34

[2] أمينة شعبوني، المرجع السابق، ص 22

[3]الطاهر زديك، مطالب الأقدام السوداء بالتعويض على ممتلكاتهم بالجزائر، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، العدد السابع و العشرون، ص 266.

[4]المرجع نفسه، ص 166

[5]مسعود حيمد، محمد بلبل، المرجع السابق، ص 539.

[6] أمينة شعبوني، المرجع السابق، ص 540.

حيث حاولت فرنسا باستعمال المساعدات المالية والفنية الضغط على الجزائر بهدف إجبارها على منح التعويضات هددت بأنها سوف تخصم من قيمة المؤسسات..... من المبالغ المالية المقدمة كمساعدة للجزائر من 400 مليون فرنك، ،،،،،،،، إلى 200 مليون فرنك لتعويض الفرنسيين المتضررين من التأميمات.[1]

وفي سبتمبر 1969 دخلت الجزائر في مفاوضات أخرى مع الجانب الفرنسي، فكان فيها بشير بو معزة وزير الاقتصاد ممثلا للجزائر، وجون دي بروجلي(Jean Broglie) وزير الدولة للشؤون الجزائرية ممثلا لفرنسا، غير أنها انتهت بقرار ينفي دفع الجزائر لتعويضات قليلة[2].

عقب استقرار الوضع الداخلي بالجزائر، دخلت الجزائر في مفاوضات أخرى مع نظيرها الفرنسي من أجل مسألة التعاون الاقتصادي والمالي حسب ما نصت عليه اتفاقيات ايفيان، غير أن المؤسسات الإدارية بالجزائر كانت منهارة اثر العمليات التخريبية التي كانت تقوم بها منظمة الجيش السري الفرنسية ، كما جاء في المفاوضات الزام فرنسا بالوفاء بتعهداتها فيما يخص تقديم المعونات المالية للجزائر وفقا لما جاء في الاتفاقيات وذلك لمدة عقد 3 سنوات من الاستقلال[3] .

غير أن المساعدات المالية التي قدمتها فرنسا لم تتجاوز مليار فرنك مخصصة كقروض من أجل التنمية لسنة 1963 ، وما زاد من تفقم المشكلة في الجزائر وذلك بسبب تدني نسبة الضريبة حوالي 30% ، ما سبب عجزا للخزينة العامة من جانب الموارد المالية ، وبتاريخ 19 جويلية 1963 أصدرت السلطات الجزائرية لائحة تجبر فيها الأجانب الذين يوادون مغادرة الجزائر دفع ضرائبهم وضرورة إثبات ذلك وهذا يعود لرفض فرنسا قيمة المساعدات المالية ، غير أن هذا القرار سبب في إزعاج الحكومة الفرنسية رافضة ذلك تحت ذريعة أن الجزائر استخدمت التميز ف إجراءاتها ضد الرعايا الفرنسين ، رغم هذا تراجعت الحكومة الفرنسية وأقرت على أنها سوف تستمر في تقديم المساعدات المالية للجزائر خلال نهاية السنوات الثلاثة ، حيث قدرت قيمة الإعانات المالية التي سوف تقدمها بقيمة 300 ملاين دولار في سنة ، وفي هذه الأثناء ظهرت مشكلة أخرى تمثلت مشكلة تجارة صادرات النبيذ ، هذا ما أعاق تقدم العلاقات بينهما والدخول في مفاوضات من جديد من أجل تسويق النبيذ أواخر عام 1963 .[4]

3. الصراع حول النفط في العلاقات الجز ائرية الفرنسية ما بين 1962 إلى غاية 1965

أما في مجال النفط فقد سعت الحكومة الفرنسية الاستعمارية الاستفادة بالقدر الممكن من الامتيازات التي حصلت عليها بموجب اتفاقيات ايفيان حيث وجدتها فرصة لدعم مشاريعها التنموية واستمرار

[1] مسعود حيمد،المرجع السابق، ص 179

[2] مسعود حيمد، محمد بلبل: المرجع السابق، ص 540

[3] أمينة شعبوني،المرجع السابق، ص 24.

[4] مسعود حيمد، محمد بلبل، المرجع السابق، ص 541.

مصالحها الاقتصادية في استغلال ثروات باطن الأرض. حيث يقول الجنرال ديغول في هذا السياق: «لكي نوافق على منح الجزائر نظام المشاركة دون تركها وشأنها كان لابد من تحقيق بعض الشروط... ويجب أن تظل فرنسا متمتعة بالأموال الضخمة التي وظفتها لاكتشاف نفط الصحراء واستثماره ونقله وإن تضمن بالنسبة للمستقبل[1]قضية خاصة."[2]

كانت هذه الاتفاقية سبب في بداية صراع جديد بين البلدين وتفرق مصالحهما، كون الجزائر رافضة للقرارات الواردة فيها خاصة فيما يخص استغلال الثروات الباطنية وتعتبرها منافية. للسيادة الجزائر على أراضيها كونها تمنح الحق للشركات الفرنسية في فرض قيمتها وتوطيد نفوذها حيث تجبر الجزائر على قبول الثمن بالعملة الفرنسية، وهذا ما يسمح لفرنسا بالسيطرة على ميزان المدفوعات الجزائرية وكذا حرمانها من الحصول على العملات الأجنبية. [3]

لكن سرعان ما حدث تطور خطير أثر على مسار العلاقة بين البلدين[4]، ففي سنة 1963 قررت الجزائر تفكيك القيود القانونية التي كرسها قانون البترول الصحراوي[5]، وكان ذلك وفقا لثلاث موضوعات هامة ألا وهي:

01- تأسيس شركة سوناطراك البترولية.

02- لإنشاء خط أنابيب يربط بين حقول حاسي مسعود شرقا وجنوبا وبين الشواطئ المتوسطة غربي وهران.

03- إلزام كافة الشركات البترولية العاملة على الأراضي الجزائرية بأن تعيد 50 من حصيلة مبيعاتها للجزائر وهذا تحت ظل استرجاع سيطرة الحكومة الجزائرية على الصناعة البترولية.[6]

لكن السلطات الفرنسية عارضت هذا التصرف عن طريق ممثلتها في شركتها ترابل(la trapal)[7] حيث قامت بإحالة الحكومة الجزائرية إلى محكمة العدل الدولية للفعل في هذه القضية، خاصة بعد عقد الجزائر اتفاقا مع شركة بترولية بريطانية تدعى جوهن بروان(John brawenconctriction)، و دخلت الحكومتين في مفاوضات أخرى بطلب من الرئيس أحمد بن بلة لتسهيل حركة التصنيع باستخدام موارد الطاقة في الصحراء

[1] عصام بن الشيخ،قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971،دراسة للسباق و المضامين و الدلالات،دفاتر السياسة و القانون، عدد 06 جانفي 2012،ص190.

[2].أمينة شعبوني، المرجع السابق،ص 25.

[3] مسعود حيمد ، محمد بلبل،المرجع السابق،ص542.

[4]المرجع نفسه، ص 541.

[5]عصام بن الشيخ، المرجع السابق، ص 190.

[6]أمينة شعبوني، المرجع السابق، ص 24-26.

[7]عصام بن الشيخ، المرجع السابق، ص 191.

، امتدت هذه المفاوضات من 04 جانفي 1964 في باريس إلى غاية[1] 29 جويلية 1965،[2] حيث تمثلت المطالب الجزائرية فيها في توسيع المشاركة في العمليات البترولية و كذا النقل و البيع و زيادة أرباح الجزائر في العمليات البترولية المحققة على أراضيها.

استمر هذا الصراع بين البلدين الثلاث سنوات الأولى وتواصل إلى أعلى مستوى، ما دفع بالجنرال ديغول"عام 1964 بتوجيه إنذار للجزائر في أن تجد حل لاقتسام البترول، وإلا سوف تقوم السلطات الفرنسية بالتوقف عن دعم الجزائر بالمساعدات المالية.[3]

وفي 03 مارس 1964 جرى لقاء بين كل من أحمد بن بلة والرئيس شارل ديغول ،حيث هذا اللقاء وزير الدولة الفرنسي "دي بروجلي"(de Broglie)، كما حضره سفيري البلدين وتكلك هذا اللقاء بإصدار بيان مشترك بين كل من الطرفين، وأيضا زيادة أرباح الجزائر من مداخيل النفط بنسبة مئوية تتراوح من 50%إلى 75% وفق للقرار الذي صدر في 06 أفريل 1965 وبهذا انتهت أول معركة من معرك استغلال البترول الجزائري واسترجاعه.[4]

[1] أمينة شعبوني، المرجع السابق، ص 26.

[2] عصام بن الشيخ، المرجع السابق، ص 191.

[3] أمينة شعبوني، المرجع السابق، ص 542.

[4] مسعود حيمد، محمد بلبل،المرجع السابق، ص543.

الفصل الأول
ترجمة لشخصية هواري بومدين

المبحث الأول: المولد والنشأة

1. حياته

بتاريخ 23 أوت 1932ولد محمد بوخروبة[1] بن الحاج إبراهيم المتوفي عام 1967بن عبد الله بن سعدي بوخروبة وابن تونس بوهزيلة المتوفي عام 1984بدوار بن عدي لمشتتة –العرعرة- عرش بني ورز دالين[2] بلدية عين حساينية سابقا هواري بومدين حاليا يبعد الدوار بحوالي 15 كلم غرب مدينة قالمة

كان جده عبد الله يدرس القرآن الكريم لصبية بدوار بني عدي مع ممارسته للفلاحة شبه البدائية بأرض– الكومينال– حيث كان والده يقيم مع بقية أفراد العائلة بكوخ مغطى سقفه بما يسمى الديس .

تعود أصول العائلة الى عرش ورز دالين بدائرة العوانة ولاية جيجل، ونظرا الى ما هو مقيد بشجرة النسب فإن الأصول التاريخية البعيدة للعائلة تعود الى جمهورية اليمن بالمشرق العربي وعليه فجذور عائلته الثورية عربية أصيلة. [3]

له شقيقان هم عبد الله والسعيد أستاذ بجامعة هواري بومدين بباب الزوار الجزائر العاصمة ، وله شقيقات أربعة وهن الزهرة، العارف، يمينة واختان يقيمان بالجزائر العاصمة واخت أخرى اسمها عائشة.

وله عم وحيد يدعى طيب بوخروبة وعمة واحدة كانت تقيم قبل وفاتها بمزرعة – ريتشي – بلدية بالخير ولاية قالمة ألا وهي السيدة لحميدة عقيلة بوخروبة.

دخل المدرسة القرآنية في الدوار وسنه أربعة سنوات كان أبوه يتحدث عنه يقول " أنه كان طفلا خجولا وصامتا لكنه كان قارئ ممتاز إلى درجة ينسى معها الطعام والشراب "[4] كان من اعز أصدقاء إليه في طفولته هو علي بوهزيلة فعندما طلب منه الحديث عن محمد بوخروبة قال " حياة محمد بوخروبة كطفل أحفظها عن ظهر قلب وكنت من أقرب أبناء عمومته إليه وكنا نحكي كل كبيرة وصغيرة وكان لنا صديق ثالث هو ابن خالته مصطفى صالح "[5].وفي 27 ديسمبر 1978 انطفأت شمعة هواري بومدين وهو في عمر 46 سنة[6]، غير أن حقيقة وفاته لا تزال مجهولة.[7]

---

[1] محي الدين عميمور، أيام مع الرئيس هواري بومدين و ذكريات أخرى، موقم للنشر، الطبعة الثامنة، ص535

[2] محمد الصالح شيروف، هواري بومدين رحلة أمل و اغتيال حلم، دار الهدى، الجزائر، 2005، ص 23.

[3] محمد صالح شيروف، مصدر السابق، ص 14-15.

[4] المرجع نفسه، ص 6.

[5] يحي أبو زكرياء، الجزائر من أحمد بن بلة وإلى عبد العزيز بوتفليقة، دار النشر للنشر و التوزيع(د.ب)، 2003، ص 23.

[6] فيديو

[7] هناك اختلاف حول وفاة الرئيس الراحل بومدين ، فهناك مصادر تقول ان. وفاة الرئيس الراحل هواري بومدين كان نتيجة مرض اصابه و حجز الاطباء عن معالجته.(ينظر: سعد بن البشير العمامرة، هواري بومدين الرئيس القائد1978،1932، قصر الكتاب البليدة، ط ، ص 164.) وورد أيضا في بعض المصادر ان موته كان نتيجة لسم لما حدث له من مشاكل و احداث

2. نشأته

ترعرع الطفل محمد بوخروبة بين أحضان الطبيعة ذات الطابع الجبلي المعروفة به مثل جبل عين العربي و جبل عين طاية...و غيرهم ورث عن والديه وطنية متأججة منذ نعومة أظافره كان *بومدين محبا للعلم منذ صغره كما قال ولده ، التحق في بداية تعلمه بالكتاب مدرسة قرآنية وهو في سن أربعة سنوات تعلم فيها على يد مجموعة من المشايخ* ، زاول محمد بوخروبة دراسته تحت ظروف قاسية من قلة المواصلات بين مدرسته ومنزله ، لكن هذا لم يكن عائقا بمنعه من طموح والده في أن يواصل دراسته وطلب العلم ، حظي بوخروبة بمعاملة خاصة من والده حيث قام بوضعه عند بعض العائلات (عائلة بن دفان رابح و كانت هذه العائلة تعمل في السكة الحديدية و عائلة خرشيش، عائلة بن مسعود)[1] بمدينة قالمة وذلك لاستحالة الإمكانيات[2].

وفي مثل هذا الوضع المزري عاش محمد بوخروبة هذه الأحداث القاسية ومن دفئ عائلته في حي شعبي بقالمة مقابل أن يعطيهم إبراهيم والد بوخروبة قوتا تسد بيه رمقها[3].

في الفترة الاخيرة و على سبيل المثال موت الملقب عنتر مسموما حيث دار حوار بين الرئيس بومدين و شقيقته يمينة مبرزا فيه ان من استهدف كلبه عنتر ووضع كلب الرئيس له السم سيضعه له هو لاحقا(ينظر: محمد صالح شيروف،هواري بومدين،رحلة أمل و اغتيال حلم، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،ط 2،م م ، ص 123.)،

[1] رشيد مصالي، هواري بومدين الرجل اللغز،تر، فاطمة الزهراء،دار الهدى، الجزائر،1990م، ص 29.

[2] هيا عبد الناصر إبراهيم الدويك،المرجع السابق،ص48

[3] احمد بن مرسلي ،دراسة شخصية بومدين،مجلة المصادر،العدد الأول بتاريخ الموافق ل1990،ص 86

المبحث الثاني: المسار الدراسي والثقافي

1. تعليمه

كان بومدين محبا للعلم منذ صغره كما قال ولده[1] ، التحق في بداية تعلمه بالكتاب مدرسة قرآنية وهو في سن أربعة سنوات[2] تعلم فيها على يد مجموعة من المشايخ ، وفي عام 1938 بدأ دراسته بالابتدائية الفرنسية البير(إكماليه محمد عبدى حاليا) الى غاية 1946 حيث كان مسجلا تحت رقم (434) بالحرف اللاتيني باسم بوكروبة محمد[3].

بعد ثمانية سنوات من الدراسة وتعلمه للغة الفرنسية بقالمة عاد من جديد إلى دوار بن عدي ليقوم بتدريس القرآن الكريم الذي ختمه في سن العاشرة[4] .

وفي سنة 1949 ترك محمد بوخروبة أسرته مجددا متوجه إلى المدرسة الكتانية الواقعة بسوق العصر بمدينة قسنطينة[5] تلبية لرغبة والده الذي كان يلح على التحاقه بها ثم سجله بمعهد الكتانية[6] الكائن بحي العربي بقسنطينة رفقة مجموعة من الطلبة من بينهم علي كافي[7] إلا أنه لم يمكث فيها إلا ثلاثة سنوات[8].

كان علي كافي من المكلفين بتوعية الطلبة وإقناعهم بالالتحاق بالحزب حيث قال محمد بوخروبة "في وسط عام 1948،قدم الى المعهد طالب يبدو على وجهه مسحة البداوة وكأنه خائف من المدينة كان يلبس برنوس وكان لباسه رثاء ووجد صعوبة في الالتحاق بالمعهد وقد تدخلنا لتسجيله...وحاولت إقناعه بالانضمام إلى حركتنا إلا أنه كان يمانع كل مرة وذات مرة صارحني بالسبب قائلا، والدي أرسلني للدراسة لا للممارسة السياسة[9]

---

[1] هيا عبد الناصر إبراهيم الدويك،المرجع السابق، ص 48

[2] نور الدين حريوش،رؤساء الجزائر،ط1،دار الأمة،الجزائر،2012،ص154.

[3] سعد بن بشير العمامرة، المرجع السابق، ص 15.

[4] يحي أبو زكرياء، المصدر السابق، ص 23.

[5] سعد بن بشير العمامرة،المرجع السابق،ص 18.

[6] الكتانية: تعود التسمية إلى سيدي الكتاني عبد الله بن يحي،ثالث شيخ و مصلح، توفي عام490هـ، ثم دفن بقسنطينة و بني عليه ضريح و مسجد و جامع و مدرسة قرآنية-كتاب-تعتبر من أهم معالم قسنطينة.(انظر :محمد الصالح شيروف،المصدر السابق،ص24).

[7] علي كافي:ولد سنة17اكتوبر 1928بولاية سكيكدة تحديدا بالحروش،انضم إلى جيش التحرير الوطني عام1955،و ذلك بعد ان التقى بديدوش مراد نهاية سنة 1945،كان من منظمي هجومات الشمال القسنطيني 20اوت1955،وكان ضمن وفد الولاية الثانية بمؤتمر الصومامعام1956نحيث عين مسؤولا عسكريا فيها عام1956ثم أصبح قائدا لها(انظرا:احمد الشريف ولد الحسين،من المقاومة الى الحرب من اجل الاستقلال (1830-1962)،دار القصبة للنشر،الجزائر،2010،ص88).

[8] احمد بن مرسلي، المرجع السابق، ص87.

[9] علي كافي،مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري 1946-1962،دار الطباعة،القصبة للنشر،الجزائر1999،ص65.

انخرط بومدين بحركة انتصار الحريات الديمقراطية سليلة حزب نجم الشعب وحزب نجم الجزائريين لكونهما أول من طالبا بالاستقلال للجزائر تحت اسم حزب النجم الشمال الإفريقي.[1]

أثناء فترة دراسته بالمعهد الكتاني كان محمد بوخروبة يفكر بخطة للسفر حيث أطلع ثلاثة من رفقاءه في المدرسة على خطته للهروب لكن قبل تنفيذه للخطة تلقى استدعاء للالتحاق بالخدمة العسكرية بالجيش الفرنسي، وهذا ما زاد في رغبيه بالسفر مؤمنا في قرار نفسه بأنه لا يمكنه الالتحاق بالجيش الفرنسي.[2]

2. رحلته إلى المشرق

نضرا لكون محمد بوخروبة طالبا شغوفا محبا للعلم والعلوم ساعيا لتنمية أفكاره وكونه عايش العنصرية لان الاستعمار كان يختار أبناء القيادات والأعيان وإرسالهم للدراسة بالقاهرة مهمشين وبذلك أبناء العباقرة كان ذلك من الحوافز والدوافع التي دفعت بومدين الى الإصرار على السفر[3]،ومن أجل الإعداد لهذه الرحلة لجأوا الى بيع حاجياتهم[4]

وهكذا في سنة1951 توجه بومدين رفقة أصدقاءه حاملين معهم بطاقة التعريف المدرسية والشخصية ومبلغا من المال لا يتجاوز الأربعين ألف فرنك قديما إلى تبسة وفور وصولهم التقوا بمناضل من مناضلي حزب الشعب الجزائري الذي شرح لهم كيفية عبور الطريق وتفادي رجال الأمن.

انقسم بومدين وأصدقاءه إلى مجموعتين مجموعة فيها بومدين وصديقه محمد صالح شيروف[5] والمجموعة الثانية تتكون من محمد العربي ومقدم لخضر متفقين على أن يلتقوا بطرابلس.

غير أن مومني محمد العربي ومقدم محمد لخضر قد تراجعا عن هذه الرحلة

إلى القنصلية الفرنسية بطرابلس[6].

---

[1] عبد الكريم بوصفصاف،معجم إعلام الجزائر في القرنين التاسع عشر و العشرين،ط1،مخبر الدراسات التاريخية و الفلسفية،جامعة متنوري قسنطينة،2002 ص28.

[2] يحي أبو زكرياء، المصدر السابق،ص 23-24.

[3] أحمد بن مرسلي،المرجع السابق،ص 24،23.

[4] صبرينةبودريع،الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي للجزائر(مرحلة البومدينية انموذجا1965-1976)،مذكرة نيل الماجستير تحت إشراف عبد الكريم بوصفصاف،جامعة منصوري قسنطينة،2010-2011،ص32

[5] محمد الصالح شيروف: ولد سنة1935 بولاية قالمة،انتقل للمدرسة و محمد العربي مومني و هما من وادي الزناتي و محمد الأخضر مقدم من ميلة،هما صديقان لمحمد بوخروبة اللذان رافقاه خلال رحلته إلى القاهرة (انظر :عمار بومايدة،بومدين و الآخرون ما قاله ...و ما أثبتته الأيام، المرجع السابق،ص17).

[6] سعد بن بشير العمامرة،المرجع السابق،ص 18.

وبعد رحلة دامت3 أشهر ونصف التحق بوخروبة ورفيقه بجامع الأزهر الشريف حيث التزم بومدين فيها بالدراسة فقط وحضور حلقات ودروس الجامعة وسجل في القسم العام وكان رقم بومدين51521 وتعلم اللغة الإنجليزية بالإضافة إلى إتقانه اللغة الفرنسية[1].

وعمل هناك ضمن مكتب المغرب العربي الكبير سنة 1950 وهذا الأخير بإرسال بومدين إلى بغداد درس هناك بالكلية الحربية وكان من الأوائل في دفعته.

شكلت مرحلة القاهرة محطة حاسمة في حياة هواري بومدين حيث أثرت على طريقة تفكيره بحيث أصبح إنسان أكثر وعي يميل للعمل الميداني من العمل السياسي واضعا صوب تفكيره على تحرير الجزائر بواسطة العمل الثوري[2]

[1] محمد الصالح شيروف ،المصدر السابق، ص 56.

[2] صبرينة بودريوع،المرجع السابق،ص 32

المبحث الثالث: نضاله السياسي والعسكري

1. نضاله السياسي

2. نضاله العسكري

أ- رئاسته لهيئة الأركان:

بعد انتهاء اجتماع المجلس الوطني للثورة في 18 جانفي 1960، تبين إن المشاكل المؤقتة التي كانت بين أعضاء الحكومة المؤقتة هي التي أفسدت نشاطاتها و في نهاية الأمر تحول الى صراع سياسي بين قيادة الأركان العامة للجيش و بين القادة العسكريين في الحكومة المؤقتة[1] لان هيئة الأركان العامة كانت تنتظر تطبيق قرارات مؤتمر طرابلس خاصة منها التي تخص دعم الجيش لكن بدون فائدة، و كلما زاد إهمال و تهميش هذه القرارات من طرف الحكومة زاد تعلق هيئة الأركان بها فبدأ هواري بومدين و مساعديه في بعض التوصيات المتعلقة بالحيش على سبيل المثال منها تجنيد الطلبة و اللاجئين[2]

فقد كانت تعتبر هيئة الأركان حسب ما جاء في قرارات مؤتمر طرابلس، إن الولايات لابد أن تخضع بشكل طبيعي لسلطتها، و من صلاحياتها الى أن تتلقى المساعدة، لكن اللجنة الوزارية للحرب كانت تعتبر انه لا يمكن لهيئة الأركان المقيمة في الخارج أن تقود قوات الحدود[3]هذا ما أدى الى تنافس داخل الثورة و الذي كان بين كل من بلقاسم كريم لخضر بن طوبال و عبد الحفيظ بوصوف و الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة فعندما شعروا أن هيئة الأركان بدأت في سحب البساط منهم فبدأوا يضغطون على رئيس الحكومة المؤقتة لا عطاء الأوامر لهيئة قيادة الأركان بنقل جيش الحدود الى الداخل لوضع الرئيس الراحل هواري بومدين أمام الأمر الواقع أما التراجع أو خسارة كل شيء لكنه قرر رفض ذلك و فضل البقاء في تونس و لم يدخل سوى الرائد الزبيري ، الرائد مبارك أما هواري بومدين كان يرى أن مخطط اللجنة كان الهدف منه هو القضاء على هيئة الأركان و له احتمالان أما الدخول في الأسلاك الشائكة أو رفضها من قبل قوات الولايات في الداخل و لهذا رفضت قيادة الأركان أوامر اللجنة و لم تهتم بها.

و في 21 جوان تمكن جيش التحرير بمركز ملاق النار من إسقاط طائرة فرنسية بالأراضي التونسية و هذا الحدث سبب تعمق الأزمة بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان لا نه تم اسر الطيار و رأت الحكومة التي

[1] عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962، ط1،دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1997، ص 499.

[2] سعد بن بشير العمامرة، المرجع السابق، ص 31،30.

[3] محمد حربي، جبهة التحرير الوطني الاسطورة و الواقع، ط1،دار الكلمة للنشر ، بيروت ،198، ص 222.

تداولت الموضوع أن تجيب طلب تسليم الطيار للحكومة الفرنسية فطلبت من هيئة الأركان تسليم الطيار فورا و بدون شروط ألا و أنها ستقوم بغلق الحدود و كان جوابها و هو الرفض فتدخلت الحكومة الجزائرية و طلبت من هيئة الأركان تسليم الطيار و كانت حجتها أن الثورة في خطر و عند خروج كل من بوصوف و بن طوبال من قاعة الاجتماع اعطى بومدين موفقته بالإفراج عن الطيار الفرنسي ثم عاد الى قيادة الأركان و الدموع تنهمر من عينه[1]

وفي 5جويلية 1961 غضب قائد الأركان وقدم استقالته هو ومن معه وتواصلت الأزمة بين الحكومة المؤقتة وهيئة الأركان العامة وأخيرا انتصر المجلس الوطني للثورة في قيادة هيئة الأركان وقرر تعديل الحكومة المؤقتة وتم استبعاد فرحات عباس من رئاسة الحكومة وتم تعويضه بابن يوسف بن خدة وتولى سعد دحلب وزارة الخارجية وتعين كريم بلقاسم وزير الداخلية. [2]

ب- التحاقه بالثورة:

بعد اندلاع الثورة التحريرية التحق بومدين بالثورة في بدايتها[3] بعد مشاركته في تدريبات عسكرية بالقاهرة مع انضمامه الى قيادات الحركة الوطنية[4].

اختار لنفسه اسما حركيا مركب هو هواري بومدين الذي يشير إلى اثنين من الأولياء في منطقة الغرب الجزائري وذلك خوفا من اكتشافه من طرف السلطات

الاستعمارية الفرنسية وعدم التعرف على هويته الحقيقية وبالتالي عدم تعرض أهله إلى الخطر فأصبح اسمه بين المقاتلين هواري بومدين بدل محمد بوخروبة[5]

من خلال التدريبات العسكرية التي تلقاها في القاهرة ،اكتسب خبرة سياسية وعسكرية، مما جعله محل اهتمام العربي بن مهيدي، قائد منطقة وهران، وعينه مباشرة في القيادة صعد سلم المسؤوليات من أسفله جنديا بسيطا في بداية الأمر، وفي الدورة الثانية للمؤتمر ا لذي انعقد في القاهرة من 20إلى 28أوت 1957إشترك 22 عضوا من بينهم هواري بومدين.

وبعد هذا المؤتمر تغير مسؤولي الولايات ليصبح سنة1957قائدا للولاية الخامسة برتبة عقيد وعمره لايتحاوز25 سنة[6] .

---

[1] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 500،499.

[2] عبد الله مقلاتي،المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية و نصوصها الاساسية 1954-1962،ديوان المطبوعات الجامعية،2012، ص 157.

[3] محي الدين عميمور،المرجع السابق، ص 536.

[4] سعد بن بشير العمامرة ،المرجع السابق، ص 537.

[5] احمد بن مرسلي، المرجع السابق، ص 101.

[6] سعد بن بشير العمامرة، المرجع السابق، ص 536.

وفي سنة1958أصبح قائدا الأركان الغربية وكانت له مواقف خاضها ضد العدو الفرنسي ودفاعه عن موقع جيش التحرير الوطني ومؤسسات الثورة إضافة إلى تنظيم عمليات هجومات على خطي شال وموريس مواقف دلت على بسالة هذا الرجل وصبره الشديد[1].

أما مرحلة 1960/1959فقد شارك في عدة اجتماعات وكان من بين ذلك الاجتماعات اجتماع الثاني في طرابلس ما بين 16ديسمبر 1959إلى18جانفي 1960[2] حيث قرر المجتمعين إزالة القوات المسلحة وتعويضها بلجنة وزارية الحرب تتكون من كريم بلقاسم وبوصوف وبن طوبال وإنشاء هيئة أركان تتكون من هواري بومدين وعلي منجلي...وقد بدأت الهيئة عملها في 23جانفي 1960[3].

ب-إمداد الثورة بالأسلحة:

بعد اندلاع ثورة نوفمبر الكبرى في الجزائر كان بومدين على استعداد لقبولها ومحاولة الانضمام إليها لذلك أقيم اجتماع مهم في بيت فتحي الديب وحضره كل من ،بومدين أحمد بن بلة[4] ومحمد بوضياف[5] وحسين خيري اجتماع في 20جانفي1955 وكلف بمتابعة الرئيس جمال عبد الناصر لرفع احتياجات الجزائر للثورة.

الاتفاق على تفاصيل عملية إيصال السلاح للجزائر سبعة حضرهم كل بوضياف عبد الكبير الغاسي،والقبطان اليوغسلافي الأصل –ميلان باتشيش- الذي يقود السفينة من شاطئ البحر المتوسط غرب الإسكندرية حتى موقع الإنزال في الناظور على شاطئ المنطقة المسيطر عليها من قبل الإسبان[6].

---

[1] عادل نويهض،معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحديث ،ط2 ، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف و الترجمة و النشر ، بيروت،1980، ص47.

[2] صبرينة بودر يوع،المرجع السابق،ص43.

[3] علي كافي، المصدر السابق، ص 258.

[4] أحمد بن بلة:ولد يوم 25 ديسمبر 1916 بمدينة مغنية واصل تعليمه الثانوي بمدينة تلمسان و قد أدى الخدمة العسكرية سنة 1973 تأثر بأحداث 8 ماي فانضم إلى الحركة الوطنية باشتراكه في حزب الشعب الجزائري و حركة الحريات الديمقراطية حيث انتخب سنة 1947 مستشارا لبلدية مغنية اصبح بعدها مسؤولا عن المنظمة الخاصة تم القبض عليه سنة 1950 و بعدها هرب سنة 1952 ليلتحق بالقاهرة بايت احمد اطلق سراحه سنة 1962 شارك في مؤتمر طرابلس الذي تمخض عنه خلاف بينه و بين الحكومة المؤقتة و في 15 سبتمبر 1963 انتخب اول رئيس للجمهورية الجزائرية و في 19 جوان 1965 عزل من طرف مجلس الثورة برئاسة هواري بومدين.(انظر: رؤساء الجزائر أحمد بن بلة، ص 9-101112)

[5] محمد بوضياف:ولد في الثالث و العشرين جوان 1919 بالمسيلة انضم إلى حزب الشعب بعد مظاهرات ماي 1945 كلف بإدارة المنظمة الخاصة بناحية قسنطينة كان له الفضل في لم شمل مجموعة الاثنين و العشرين، اختطف مع زملائه في 22 أكتوبر، و ظل سجينا إلى غاية 1962... اغتيل يوم 29 جوان 1992 انظر:(محمد حربي،الثورة الجزائرية سنوات المخاض، تر،نجيب عباد و صالح المثلوني،دار صاد للنشر ،الجزائر 1994، ص 186-187).

[6] فتحي الديب،عبد الناصر و الثورة الجزائرية،ط1،دار المستقبل العربي،القاهرة،1990،ص64.

انخرط المجاهد هواري بومدين في صفوف الثورة التحريرية بالقاهرة من خلال قيادته الفريق الذي اختير للانتقال إلى الجزائر صحبة شحنة من الأسلحة تقدر حمولتها ب13 طنا من الأسلحة الخفيفة المتنوعة على متن اليخت دينا[1] لتدعيم الثورة بالمنطقة الغربية وتوسيع جبهة القتال كمساعدة من مصر للثورة وقد كُلف بومدين بقيادة الفريق.

وفي صبيحة يوم 25 مارس1955 جاء رسول من بوصوف إلى الحاج بن علا يحمل كلمة السر التالية (الزواج يوم26مارس) أي أن الدفعة الأولى من مصر قد قدِمت.

وفي نهاية المطاف (إلا أن فتحي الديب يذكر أن اليخت قد وصل إلى منطقة الإنزال مساء 4\3أفريل 1955وهو الأرجح بناء على تاريخ خروج اليخت من ميناء بورسعيد).

وعند ذلك أرسل هذا الأخير أحد المناضلين إلى مدينة الغزوات ليعود منها ب (18) متطوعاً القتالين المحترفين فقادهم إلى ناحية كبدانة حيث تمركز على مقربة من الشاطئ في انتظار وصول دينا.

لم خيم الظلام أرسل الحاج بن علا عدة إشارات ضوئية باتجاه البحر لكن لم يرد عليها احد.

وفي الغد بعث من يستفسر الأمر بالناظور فعلم أن اليخت من ميناء قد أرسى البارحة بميناء مليلة وجرى ترتيب موعد جديد بمكان يدعى (كابو-دي أغلو-رأس الماء) وفعلاً تم هذا اللقاء هذه المرة وبدأت عملية تفريغ الأسلحة بواسطة زورق اشترى خصيصاً لهذه المهمة لم يكن في مستواها لسوء الحظ فقد غرق بحمولته منذ التجربة الأولى وعندها قرر التوجه باليخت إلى الشاطئ هكذا فعل الربان فارتطم المركب بصخور الشاطئ ورماله.

وبهذه الطريقة تمكن العتالون القادمون من الغزوات من أداء واجبهم على الوجه الأكمل رغم صعوبة التفريغ الذي استغرق الليل كله.[2]

وفي اليوم التالي أمر الفلاحون الريفيون بالزحف بقطعان الغنم لمحو الأثار بعد ذلك تم نقل حمولة من الأسلحة إلى الولاية الخامسة على ظهور المجاهدين ووزعت ربعها على الثوار المراكشيين للقيام بعمل تام ضد العدو الواحد بهدف تحرير الأقطار المغربية الثلاثة.[3]

---

[1] اليخت دينا:كان اسم اليخت دينا و هو هدية من الملك حسين عاهل الاردن الى زوجته الاولى الشريفة دينا عبد الحميد لزواجها منه و قد وظفته في خدمة الثورة الجزائرية (ينظر في عمار بومايدة، هواري بومدين و الآخرون ما قاله..... و ما اثبتته الايام ، تقديم: عبد الحميد ،دار الهدى، الجزائر، 2007، ص 18)

[2] سعد بن بشير العمامرة،المرجع السابق، ص 24.

[3] المرجع نفسه، ص 173.

3. ظروف وصول الرئيس هواري بومدين إلى السلطة

قام الرئيس احمد بن بلة بوضع جميع السلطات تحت تصرفه الشخصي كرئيس أوحد للدولة بعد وصوله إليها، فهو كان وزير الداخلية، وزيرالاعلام، رئيس الحكومة وطبعا رئيس الدولة وكذلك الأمين العام للحزب بعد إزاحة محمد خيضر من منصب الأمين العام لحزب جبهة التحرير الوطني الذي عمل من أجل دفعه إلى الاستقالة وبعدها أقدم بن بلة على تنحية الشخصيات المقربة من العقيد هواري بومدين ويطلق على الجماعة التي تساند قائد الأركان وجدة التي تتشكل من عبد العزيز بوتفليقة قايد أحمد الشريف بلقاسم وأحمد مدغري[1]

وبعد تنحية تلك الشخصيات قام احمد بن بلة بإبعاد أحمد مدغري من وزارة الداخلية وعمل على استقالته أيضا من وزارة السياحة في 30 جويلية 1964 وفي 28 ماي 1965 عندما كان بومدين في مؤتمر رؤساء الحكومات العربية في القاهرة أبعد عبد العزيز بوتفليقة من منصب وزارة الشؤون الخارجية وعندما كان هواري بومدين متواجد في مهمة رسمية قام بتعين العقيد الطاهر الزبيري قائد للأركان خلفا عنه دون استشارته[2]

إلا أن بومدين كان أذكى من بلة في تعامله مع هذه القضية، حيث سعى إلى اكتساب الطاهر الزبيري إلى صفه .[3]

فيما بدأ كمحاولة لاختراق الجيش لم يتجاوب معها الزبيري ووصلت الأمور إلى قمة التوتر عندما اتجه الرئيس تكوين ميلشيات لمواجهة نفوذ الجيش الذي أصبح أكبر قوة منظمة في البلاد.[4]

اجتمع هواري بومدين بقادة النواحي العسكرية قصد اطلاعهم على الأمر[5] و اتفقوا على ضرورة حسم الأمر قبل المؤتمر الافرواسيوي المتوقع انعقاده في الجزائر أواخر شهر جوان1965 و أخيرا تم تحديد الموعد يوم 19جوان 1965 ففي هذه الليلة تحرك الزبيري رفقة 13 فردا مسلحا ومنهم :عبد القادر تشابو، الرائد محمد

---

[1]أحمد مدغري: ولد بوهران ،انضم إلى صفوف جيش التحرير الوطني سنة 1957م، ثم عين في قيادة الولاية الخامسة ، شارك في تحرير القسم العسكري خلال اجتماعات تونس لمناقشة مسألة المفاوضات ، عين واليا ، ثم وزير الداخلية ، وهو عضو في المجلس الوطني للثورة إلى غاية وفاته بمنزله في الجزائر العاصمة بتاريخ 10 ديسمبر 1974م. (أنظر :عاشور شرفي :ص.320)

[2]الطاهر الزبيري: ولد سنة 1929 بسوق أهراس ، التحق بصفوف حزب الشعب ثم حركة الانتصار للحريات الديمقراطية عضو نقابة الكونفدرالية العامة للشغل من سنة 1950م، كان من المشاركين الأوائل في اندلاع الثورة التحريرية بمنطقة قالمة تمكن من القرار من سجن رفقة مصطفى بن بولعيد ، عين قائدا للولاية الأولى (1960-1962) قام بمحاولة انقلابية ضد الرئيس هواري بومدين سنة 1967م انظر:(عاشور شرفي،المرجع السابق، ص 180).

[3]إبراهيم لونيسي، حزب جبهة التحرير الوطني من الرئيس هواري بومدين إلى الرئيس الشاذلي بن جديد، دار هومة الجزائر، 2012، ص 126.

[4]محي الدين عميمور،المرجع السابق،ص 537.

[5]إبراهيم لونيسي، المرجع السابق،ص 19.

الصالح يحياوي، الرائد سعيد عبيد و عبد الرحمان بن سالم [1]ووصلوا إلى مقر إقامة بن بلة (فيلا جولي)وصعدوا إلى الطابق الخامس إلى غرفة الرئيس وأعطوا مهمة إبلاغ الرئيس بن بلة خبر إنهاء مهامه إلى العقيد الطاهر الزبيري قائلا "سي أحمد عندك عدة دقائق كي تلبس و تأتي معنا دون مشاكل "وبهذه المقولة تبين لبن بلة أن وقته قد انتهى، فلم يتفوه بأي كلمة و نزل معهم ثم تم نقله إلى مقر الناحية العسكرية الأولى بقيادة السعيد عبيد .

ومن هنا اكتشف الرئيس الحقيقة المرة تأكد بأنه يقف في الهزيمة وحيدا... فلا جماهير هبت لنصرته ورحمته من مأزق الوقعة، لا حزبا يدعمه ولا مغامرا يضحي من أجله. إلا صديقه الوفي عبد الناصر الذي أرسل على الفور مبعوثه الخاص زكريا محي الدين إلى الانقلابين مطالبا فيها بعدم إعدام الرئيس حفاظا على كرامة الثورة وعدم إعطاء فرصة لأعدائها فيطعنون فيها ويشوهون قدسيتها... [2]فضلا عما كان بين عبد الناصر وبن بلة من صداقة شخصية تعود إلى السنوات الأولى من الخمسينيات.

رفض الانقلابيون تسليم بن بلة إلى زكريا محي الدين ليس حبا في بن بلة ولكن تخوفا من عبد الناصر الذي كان من المقربين من بن بلة وبهذا ظل بن بلة داخل السجن طيلة فترة حكم هواري بومدين[3].

لكن إذا كان التغيير صدمة للذين ينظرون إلى الجزائر من الخارج فإنه كان أمرا متوقع لمن يعرف خفايا الأمور ومعطياتها .[4]

وفي الأخير استبعد بعض السياسيين فكرة الانقلاب[5]واعتبروه ما يسمى في الجزائر(التصحيح الثوري) أو بمعنى أخر التأسيس الجيد للشرعية الثورية حيث إنه أعطى الجزائر أكثر مراحلها حيوية واستقرار[6] ومن اهم الأسباب التي أدت إلى هذا التصحيح نذكرها في نقاط هي:

- ❖ بعثرة أموال الدولة والشعب في غير فائدتهم استخدامها لأغراض شخصية سياسية[7]
- ❖ إبعاد المجاهدين عن مؤسسات الدولة وزرع الصراع بين حزب جبهة التحرير الوطني والجيش وخلف الفوضى داخل مؤسسة الجيش وزرع الفتن وتكوين التكتلات العسكرية.[8]

---

[1] سعد بن بشير العمامرة،المرجع السابق ، ص 63-62.

[2] لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة: ط1 ، شركة دار الأمة لطباعة و النشر و التوزيع ،الجزائر،د ت ، ص 160 .

[3] لطفي الخولي،المصدر السابق، ص

[4] محي الدين عميمور،المرجع السابق ، ص 551

[5] زبيخة زيدان المحامي، جبهة التحرير الوطني جذور الأزمة،دار الهدى للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر ،ص 197.

[6] محي الدين عميمور، المرجع السابق ، ص 551.

[7] لطفي الخولي، المصدر السابق، ص 88،89.

[8] رابح لونيسي، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين و العسكريين ،دار المعرفة،الجزائر،2000 ، ص 151،152.

- ❖ حصر حريات المواطنين في القبض عليهم وتعذيبهم بدون مبررات وأسباب، فعند سقوط بن بلة كانت السجون تحوي 2500 سجين الذين قام بومدين بإطلاق سراحهم.
- ❖ عدم تكوينه لحزب ثوري يضم كل المناضلين من اجل بناء الجزائر المستقلة [1]

ونتج عن هذا الانقلاب ما يلي:

- ❖ تحقيق النهج الاشتراكي القائم على أساس الحكم الجماعي.
- ❖ تنصيب نفسه رئيس حكومة وذلك بمساعدة المجموعة الانقلابية.

وللأمانة لابد القول من أن كلا الرجلين كان وطنيا صادقا يحب بلاده ويؤمن بانتمائها العربي الإسلامي وبدورها الدولي في نضرة القضايا العادلة عبر العالم كله[2]

فظهر هواري بومدين على شاشة التلفزة 19 جوان1965 ليعلن للشعب الجزائري نهاية فترة حكم بن بلة الذي وصفه بالدكتاتوري واستولى على السلطة في الظروف التي نعرفها جميعا وبالأسلوب الذي طبقه استولى على الحكم ووزع عملاءه على مواقع السلطة وبدأ استبداده فركز جميع السلطات على نفسه، وبذلك وضع يده على الجزائر كاملة ومد يده إلى الوطن العربي.[3]

[1] لطفي الخولي،المصدر السابق، ص 80.

[2] محمد مبارك كديدة، المرجع السابق، ص 621

[3] المرجع نفسه،ص623.

الفصل الثاني
طبيعة العلاقات بين الجزائر وفرنسا 1965-1978

المبحث الأول: العلاقات في الميدان السياسي والعسكري

1. في الميدان السياسي

كانت مسألة العلاقات السياسية بين الحكومة الجزائرية والفرنسية قائمة أساسا على استفادة فرنسا من الامتيازات التي حصلت عليها بموجب اتفاقيات ايفيان، والمواقف الدولية التي تتخذها الجزائر تجاه كل من إفريقيا، والقضيتان الفلسطينية والصحراوية[1].

الذي يقول في هذا السياق "إن مبادئنا الرئيسة تأييد القضايا العادلة في العالم وفاء منا لماضينا ولتضحيات الجسيمة التي قدمها شعبنا أثناء نضاله المسلح عبر قرن كامل، كما تعترف بذلك دائرة المعارف الاستعمارية الفرنسية نفسها وإيمان منا بأن قضية الحرية والعدالة واحدة لا تتجزأ"[2] .

بالإضافة لكون الرئيس هواري بومدين كان من أول المعارضين لهذه الاتفاقيات من بدايتها حيث يراها استعمارا جديدا وتنازل كبير في حقوق الجزائريين لسلطات الفرنسية[3]، هذا ما جعل العلاقات مع فرنسا في حالة من التوتر والتصادم المباشر أحيانا فور وصوله لسلطة[4]، وأيضا مزاد من شدة التوتر بني الرئيس هواري بومدين لمبدأ عدم الانحياز ودعم القضية التحررية في العالم[5]، وهذا ما يبرزه في قوله " إن المهام الملقاة على حول عدم الانحياز تتمثل حسب رأينا في ضمان استقلالنا الوطني وتحقيق تنميتها لاستعمال هذا الاستقلال وتعزيزه ، ومناصرة حركات تحرير الشعوب والمصارعة الصهيونية والتميز العنصري وسائر أصناف التدخلات الأجنبية ، من سياسية وعسكرية وضغط اقتصادي وجميع مظاهر الاستغلال والاستعمار الجديد والإمبريالية وتجنب الأحلاف والتكتلات وإزالة القواعد العسكرية، والعمل على قيام دولي على أساس المساواة التامة بين الشعوب، وتحقيق الديمقراطية في العلاقات الدولية"[6]

والجدير بالذكر أن العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد الرئيس هواري بومدين كانت مليئة بالأحداث والتطورات وهذا ما يتجلى في تخصيص مديرية منفصلة خاصة بالمسائل الفرنسية الجزائرية على المستوى السياسي والديبلوماسي وأيضا الاقتصادي والمالي في حين استثنت الشؤون القانونية والقنصلية. خاصة وأن

---

[1]MUSTAPHA ARIHR ,les relations France – algériennes à l'épreuve de la reconnaissance des trots infligés de 1962 à nos jours=étude rôle de la reconnaissance dans le processus de la coopération et de la réconciliation, thèse pour le poctora on scien ce politique université de bordeaux , 2014,p63 :

[2]سعد بن بشير العمامرة،المرجع السابق،ص 146.

[3]بشير سعدوني،المرجع السابق ،ص 377

[4] MustaphaArih,op cit P 65

[5]سعد بن بشير العمامرة،المرجع السابق، ص 151،152

[6]سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق، ص152.

في هذه الأثناء كان الشعب الجزائري يطالب بتعديل اتفاقيات ايفيان فيما يخص الجانب العسكري ومسألة التأميمات كونها الضامن الأساسي للاستقلال[1] .

وهذا ما يبرزه في قوله " يجب أن نكون متحررين ونعتمد على أنفسنا، وعلى إمكانياتنا والمهم في كمل ذلك أيضا هو ضمان التحرر لبلادنا من الضغوط الأجنبية....."[2]

وأيضا ما قصد في خطاب ألقاه يوم 20 أكتوبر 1969م أمام السفراء الأجانب بالجزائر: " إن الاستقلال الوطني كما نتصوره هو أيضا منع أي قوة أجنبية مهما كانت ومهما كان موقفها ، من التدخل في قرارتنا وسياساتنا ، وبالنسبة لبدلنا فإن الاستقلال يعني عدم التدخل في شؤوننا ، وكل محاولة لتأثير في سياستنا وقرارتنا سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي "[3]

فمحاولة الجزائر على توطيد علاقتها مع الاتحاد السوفياتي ، والاحتفاظ بالعلاقات الأساسية مع الولايات المتحدة الأمريكية بإنشاء المسألة الفلسطينية زاد في حدة التعارض من فرنسا كونها تنتمي للمعسكر الليبرالي وهدفها لكون قطبا وسطا بين المعسكرين .

لكن رغم كل هذه الخلافات والتوتر الذي شهدته العلاقات بين الجزائر وفرنسا إلا أن هذا لم يؤدي لقطع العلاقات بينهما في حين تم تبادل الزيارات الرسمية لكبار المسؤولين في البلدين.[4]

ففضل الإطاحة بحكم أحمد بن بلة سرعان ما تدخل الرئيس عبد الناصر شخصيا وقام بإرسال وفد برئاسة عبد الحكيم عامر يطالب بالإفراج عنه وبعد ذلك تدخل كل من "فيدل كاسترو "سيكوتوري"والجنرال "ديغول"للمطالبة أيضا بعدم تصفية بن بلة وهذا ما سبب بالضغوط على الجزائر إثر تحويل قضية اعتقال بن بلة إلى مؤتمر وزراء خارجية منطقة الوحدة الإفريقية الذي تم انعقاده باكرا سنة1967،لكن عبد العزيز بوتفليقة طلب سحب الموضوع وتعهد مكتوب بتمكين أول رئيس إفريقي بزيارة الجزائر من مقابلة "بن بلة"[5]

و لتشهد ستة 1969 وصول السلطة إلى جورج بومبيدو[6]وبعد شارل ديغول حيث تميزت العلاقات بين الجزائر وفرنسا إلى التوتر الحاد و وصلت إلى حد القطيعة هذا يعود للقضايا العالقة بين البلدين على رأسها

---

[1] عبد الرحمان بوقارة،المرجع السابق،ص 200.

[2] سعد بن بشير العمامرة،المرجع السابق، ص 131.

[3] عبد الرحمان بوقارة،المرجع السابق، المرجع السابق،ص201،200.

[4] المرجع نفسه ،ص 199.

[5] عبد الرحمان بوقارة،المرجع السابق،ص 201.

[6] جورج بومبيدو،هو رئيس فرنسي تولى الحكم في 20 جوان 1969 بعد استقالة الجنرال ديغول إلى غاية وفاته في 2 أفريل 1974،واصل السياسة الديغولية الاستقلالية في السياسة الخارجية.

مسألة تأميم البترول الجزائري و إقدام الجزائر في 20جويلية 1970على رفع سعر البترول[1]،و أيضاً مسألة المهاجرين بالإضافة إلى موقف الجزائر الداعم لدول الإفريقية السوداء، و التأكيد على دعم الشعوب لتحقيق استقلالها وفق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها هذا ما يوضحه الرئيس هواري بومدين في قوله "إن من مبادئنا الرئيسية تأييد القضايا العادلة في العالم وفاء منا لماضينا و للتضحيات الجسيمة التي قدمها شعبنا أثناء نضاله...و إيماناً منا أن قضية الحرية و العدالة واحدة لا تتجزأ"[2]

بالإضافة إلى موقف الجزائر الداعم للقضية الفلسطينية[3]،حيث قال الرئيس هواري بومدين في هذا الصدد «إن القضية بالنسبة للفلسطينيين ليست قضية خبز بل هي قضية وطن وليس لهم الحق لتسليم فيه، ولو بقوا 200 سنة فاليهود انتظروا 2000 سنة "فعندما كان الفلسطينيون في أشد الحاجة للدعم خاصة في حرب 1967،قامت الجزائر بسحب اعترافها بالقنصل الفرنسي الموجود بالجزائر المدعو "بول أفريل" كمساعدة لفلسطين في حربها هذا ما أثار غضب فرنسا وردت بتوقيف مسؤول القنصلية الجزائري بباريس.[4]

أما ما يخص الصعيد الدبلوماسي يفقد تم تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين المتمثلة في:

قام "عبد العزيز بوتفليقة "ووزير الخارجية الجزائرية بزيارة إلى باريس في ظل أزمة المهاجرين وتبادل النشاطات العدائية بين البلدين كتفجيرات باريس ثم تفجير مبنى المجاهد ينفي العاصمة الجزائرية بتاريخ 1972[5]،غير أن العلاقات الجزائرية تقوم بوقف الهجرة إلى فرنسا في 19سبتمبر 1973[6]،غير أن العلاقات بين البلدين عادت لمجراها الطبيعي عقب زيارة وزير الخارجية الجزائري لباريس.

أما الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الفرنسي "ميشل جوبير"إلى الجزائر في مارس كانت قائمة على كون الجزائر الشريك الأول لفرنسا في المجال الاقتصادي و أيضاً كون الجزائر أصبحت في طليعة الدول المصدرة للنفط حيث جاءت هذه الزيارة بهدف حفظ المصالح الفرنسية في البترول الجزائري حيث تم توقيع اتفاقية تتعقب عن النفط بين البلدين في 9 جانفي 1974.

ثم زار وزير الداخلية الفرنسي "ميشيل لوتيا ترفسكي"الجزائر عام 1974،قام فيها بإجراء محادثات رسمية تضمن علاقات ودية بين كل من البلدين وهذا ما تجلى عنه إفراج الحكومة الجزائرية عن مبلغ 100 مليون فرنك مجمدة منذ 1963،والإفراج عن بعض الموقوفين الفرنسيين بالجزائر إثر تهريبهم العملة إلى فرنسا

---

[1] أمينة شعبوني، العلاقات الجزائرية المفرنسة في إستراتيجية السياسة الخارجية لفرنسا 1962-1978،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر

[2] سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق،ص 146

[3] هيا عبد الناصر إبراهيم الدويك، المرجع السابق،ص

[4] سعد بن البشير العمامرة، المرجع السابق ،ص135،140.

[5] عبد الرحمان بوقارة، المرجع السابق،ص202 .

[6] 30 Op cit p:Stefen Adler

، وأيضاً تم عقب هذه الزيارة حل مشاكل الضرائب المزدوجة للشركات الفرنسية والجزائرية كما سمحت السلطات الفرنسية للمهاجرين الجزائريين الموجودين بها بزيارة عائلاتهم والعودة إليها دون تجديد التأشيرة كان لهذه الزيارات أثر كبير في تحسين العلاقات السياسية بين البلدين ثم الإعلان عن زيارة أول رئيس فرنسي للجزائر[1]،ففي مارس 1975 قام الرئيس "جيسكار دستان "بزيارة للجزائر حيث عملت المصالح الرئاسية جهدا مضاعفا لجعل هذه الزيارة صفحة جديدة في تاريخ العلاقات بين الجزائر وفرنسا.

لكن سرعان ما ساد التوتر والقلق هذه الزيارة بسبب التصريح الأول الذي ألقاه جيسكار فور و صوله للمطار بعبارة "فرنسا التاريخية تحيي الجزائر المستقلة"[2]

كون الرئيس الفرنسي قد اعتقد أنه يقوم بزيارة للمستعمرة الفرنسية لا لدولة مستقلة حرة في قراراتها السياسية[3] ،فالرئيس الفرنسي قديرا متعجز فمنذ اللحظات الأولى وكأنه يمثل نفسه "كالجنرال ديغول"الذي منح للجزائر استقلالها كما يزعم على عكس ما ذكره من اعترافات في مذكراته.[4]

وهذا ما يتضح فيما أورده الرئيس هواري بومدين في الخطاب الذي ألقاه أمام الرئيس الفرنسي "جيسكار ديستان[5]"الذي يقول فيه"بحب لأن يتخطى التعاون مجرد الاتفاقية الشكلية والثنائية ،ليصبح عملية واسعة النطاق لشمل الانحياز المادي والالتزام الأخلاقي...[6]

وانتهت زيارة "جيسكار"للجزائر[7]،إلا أن العلاقات السياسية بين البلدين عرفت بجملة من التوترات وتدهور كبير لفشل فرنسا في سد عجزها التجاري من الجزائر، وعدم تطبيقها للإجراءات التي تم الاتفاق عليها فيما يخص المهاجرين الجزائريين بفرنسا

و ما سوف يزيد من شدة التوتر هو إعلان فرنسا مناصرتها للمغرب[8] الذي أراد الاستحواذ على الصحراء الغربية من صفة مع موريتانيا في عهد الحسن الثاني في أكتوبر 1974،في حيم أن الجزائر تدافع عن الشعوب في تقرير

---

[1] عبد الرحمان بوقارة،المرجع السابق،ص204.

[2] محي الدين عميمور، المرجع السابق،ص 71-74

[3] عبد الرحمان بوقارة، المرجع السابق ،ص 204

[4] محي الدين عميمور،المرجع السابق،ص،78

[5] جيسكار ديستان،مثقف و سياسي فرنسي عضو الجبهة الوطنية الفرنسية (1965-1968)،وزير الاقتصاد و الصناعة الفرنسية(1967-1981)،عرف عهده جملة نت التطورات التي تتجلى في استرجاع الحضور الفرنسي في المستعمرات الإفريقية على رأسها الجزائر،رحل في عمر يناهز 94عاما.2020/ 03/12 FRANCE 24.

[6] عبد الرحمان بوقارة، المرجع السابق،ص204

[7] اعتبرت زيارة الرئيس الفرنسي للجزائر فاشلة لإنها لم تحقق المطلوب بالفعل،أي بناء لعلاقة بين فارسين،بتعبير من مناضل جزائري كبير ،لأن الفرع هناك كانوا يريدونها علاقة بين فارس و..حصان..(أنظر محي الدين عميمور،المرجع السابق،ص 144).

[8] عبد الرحمان بوقارة، المرجع السابق،ص204.

مصيرها[1]،و هذا ما يتجلى في خطاب ألقاه الرئيس هواري بومدين في 16سبتمبر 1970 ونود أن نؤكد كل التأكيد و نحن هنا من مقربة من أراضي صحراوية لا تزال تتكبد كابوس الاستعمار، أننا لا نعتبر استقلالنا كاملاً مادام هناك شبر من هذه الأراضي تسطو عليه أيدي استعمارية، وأننا نرى أن الحل الوحيد لهذه المشكلة هو منح سكان المنطقة حظهم في الحرية و الكرامة، على أساس حق تقرير المصير المعترف به جيه الشعوب....[2] ففي سنة 1977تم اختطاف ستة فرنسيين لموريتانيا، قامت فرنسا بإنذار جبهة البوليساريو

وأشارت أصابع الاتهام بوقوف الجزائر وراء هذه الجبهة ،حيث أقامت الرئاسة الفرنسية بدعوة لمجلس الحرب الفرنسي بتاريخ 5جانفي 1978 في قصر الاليزي للبحث في إجراءات التي يمكن اتخذها ضد الجزائر.

لكن الحكومة الجزائرية لم تصمت عن هذا القرار الفرنسي ورد الرئيس هواري بومدين في جانفي 1978،بقرار أمر فيه جميع الوزارات والشركات التجارية بالامتناع من استراد مستلزماتها من الشركات الفرنسية، وظل التوتر قائم إلى غاية وفاة الرئيس هواري بومدين.[3]

2. في الميدان العسكري

لموجب البنود الواردة في اتفاقيات ايفيان اتخذت السلطات الاستعمارية الصحراء الجزائرية والمرسى الكبير ومطارات عسكرية كقاعدة لإقامة تجاربها النووية عليها، لمدة خمسة سنوات وفقا لما جاء في الاتفاقيات[4]حيث قامت بنحري منطقة الحمودية بوقان في ولاية أدرار بالجنوب الغربي للجزائر ومنطقة إن يكر بتمنراست بالجنوب الشرقي.[5]

قامت فرنسا بإقامة تجاربها النووية غير مكترثة بالخسائر البشرية والأضرار الخطيرة التي الحقها بالبشرية من أمراض كالسرطان وتشوهات خلقية وأيضا على البيئة كإتلاف الأراضي الزراعية واستحالة صلاحيتها لزراعة مستقبلاً[6]

فكانت أول تجربة نووية برقان بتاريخ 13 فيفري 1960و قد كان انفجارا مهولاً وضخماً، ومن أجل إنجاح هذه الأخيرة قامت السلطات الفرنسية بتجنيد ما يقدر ب3500 جزائري و6500 فرنسي.[7]

---

[1] بنجامين ستورا،:تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988،المرجع السابق،ص63-64.

[2] سعد بن البشير العمامرة،المرجع السابق ،ص144.

[3] عبد الرحمان بوقارة،المرجع السابق،ص 205.

[4] عبد الرحمان بوقارة،المرجع السابق،ص205-206.

[5] بلباني يمينة،البعد القانوني للأثار الصحية و البيئية الناتجة عن الإشعاعات النووية(دراسة مقارنة)،اطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في الحقوق تخصص قانون البيئة و التنمية المستدامة،قسم الحقوق،كلية الحقوق و العلوم السياسية،جامعة احمد دراية،ادرار، ص46.

[6] عبد الرحمان بوقارة،المرجع السابق،ص206

[7] لخضر شعاشعية،الأساس القانوني الدولي، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات،غرداية ، مجلد7،العدد2، ،2014ص369

وفي ظل هذه التجربة عانا سكان منطقة رقان من بيئة ملوثة ومشعة بكل مقاييسها حيث صرح "جيل موش" في 5نوفمبر 1960 أن بلاده اجتهدت في اختيار موقع التفجيرات النووية، وزاعماً أن منطقة رقان لا يوجد بها تجمعات سكانية كبيرو سوى فئة ضعيفة لا تؤخذ بعين الاعتبار[1]

استمرت الحكومة الفرنسية بتجاربها النووية رغم الأضرار البشرية والمادية التي الحقتها بالجزائر وأراضيها،حيث قامت مرة أخرى بتجارب نووية في عهد الرئيس هواري بومدين نذكر:

عملية كوفيندون في 10 أكتوبر 1965

عملية كورمالين في 1ديسمبر1965[2]

بالإضافة إلى العديد من العمليات التجريبية الأخرى في عدة مناطق من الصحراء الجزائرية نجمت عنها حصيلة هائلة من الخسائر البشرية وتلوث الغلاف البيئي[3]،قدرت سنة 1967م ب130 كل بمنطقة رقان و310 طن ب إن بكر[4]

فمثلاً منطقة رقان راح ضحيتها 42 ألف جزائري وإصابة الألاف الأخرين جراء الإشعاعات الناتجة من النفايات النووية[5]

وهذا جدول يوضح مجموع التفجيرات النووية التي قامت بها فرنسا برقان (منطقة الحمودية)

التجربة	اسم القذف	الموقع	النوعية	الأهداف	القوة	التاريخ
01	الجربوع الأزرق GERBOISE BLUE	رقان	برج100م	عسكرية	60\70	1960-02-13
02	الجربوع الأبيض GERBOISE BLANCHE	رقان	برج100م	عسكرية	20	1960-02-13
03	الجربوع الأحمر	رقان	برج	عسكرية	20	1960-12-27
04	الجربوع الأخضر	رقان	برج	عسكرية	20	1961-04-25

والتالي جدول لمجمل التفجيرات النووية بتمنراست(منطقة عين انكر):

التجربة	إسم التجربة	النوعية	الأهداف	القوة(ك طن	التاريخ
01	آغاتBERYL	نفق	عسكرية	20<	1961-11-07
02	زمرد مصري	نفق	عسكرية	20>	1962-05-01

[1] يمينة بلبالي،المرجع السابق،ص46.

[2] عبد الرحمان بوقارة،المرجع السابق، ص206.

[3] يمينة بلبالي ،لمرجع السابق، ص45.

[4] عبد الرحمان بوقارة،المرجع السابق،ص 206.

[5] بوترعةعلي،جرائم الاستعمار الفرنسي بين واقع الجريمة و تحديات الثورة الجزائرية،ص226

03	زمردBERYL	نفق	عسكرية	10	1963-03-18
04	حمزةANETHYSTE	نفق	عسكرية	20<	1963-03-30
05	ياقوت أحمرRUBIS	نفق	عسكرية	52\68	1963-10-20
06	عبد الصدOPALE	نفق	علمية	3,7	1964-02-14
07	ياقوت أصمLA PAZE	نفق	علمية	20<	1964-06-15
0	فيروزTURQUCOISE	نفق	علمية	20<	1964-11-28
09	ياقوت أزرقSAFIR	نفق	علمية	117\127	1965-02-27
10	نسيبJADE	نفق	علمية	20<	1965-05-30
11	فرندCORDON	نفق	علمية	20<	1965-10-01
12	حجم كهربائيTOURMALME	نفق	علمية	10	1965-12-01
13	بجاديGRONAT	نفق	علمية	13	1966-02-26

المصدر: يمينة بلبالي، البعد القانوني للآثار الصحية والبيئية الناتجة عن الإشعاعات النووية (دراسة مقارنة)

إلا أن لجوء الحكومة الجزائرية في المطالبة بالتعويضات إلى التسوية القضائية الدولية يبقى مجرد فكرة لأن لجوء نظام هذه الأخيرة مقصور على أشخاص القانون الدولي العامي باعتراف الدول بهذا النشاط.[1] أما فيما تعلق بمسألة التخلص من الوجود العسكري الفرنسي بالجزائر خاصة استرجاع قاعدة المرسى الكبير الذي في حوله تحصينات دفاعية كما بقه من أي هجوم محتمل وعلى إثر هذه التحصينات التي قامت بها الحكومة الفرنسية قام الرئيس هواري بومدين بتكليف الشاذلي بن جديد[2] قائد القطاع العسكري في الغرب الجزائري بمسألة التفاوض مع الفرنسيين فيما يخص استرجاع قاعدة المرسى الكبير قبل مضي 5سنوات أي الأجل المحدد في الاتفاقيات.

وفي هذا السياق تم اللقاء بين كل من الشاذلي بن جديد والقائد للقاعدة البحرية الفرنسية الجنرال "فارتر"وبعد مفاوضات طويلة طالب فيها الشاذلي بن جديد بقيام ضباط جزائريين بدورات تدريبية من أجل السير الحسن للقاعدة تم الاتفاق على تكوين 50 ضابطاً فقط، وتنازلت عن عتاد قيمته 15مليار بمليار واحد لا أكثر في حين اشترطت على إبقاء المرسى الكبير في الصيغة الجزائرية على ألا تقوم الجزائر بتأجيرها لأي دولة من الدول.

[1] شعاشعية لخضر، المرجع السابق، ص363.

[2] الشاذلي بن جديد: من مواليد مدينة الطارف، شارك في حرب الهند الصينية ضمن صفوف الجيش الفرنسي، ترقى في صفوف جيش التحرير الوطني عند التحاقه به اصبح عقيدا و هو على رأس القيادة العسكرية لمنطقة وهران سنة 1969، كان من المؤيدين لهواري بومدين و قيادة الاركان خلالازمة صائفة 1962، تولى مفاوضات جلاء السلطات الفرنسية من المرسى الكبيراصبح رئيسا للجمهورية الجزائرية بعد وفاة الرئيس هواري بومدين1962، توفى سنة2012.(انظر:سعد بن بشير العمامرة، مسيرة حياة روؤساء الجزائر و حكوماتها....، المرجع السابق، ص20، 19).

وفي ظل هذه المفاوضات شهد يوم 31 جانفي 1968 إنزال العلم الفرنسي، واسترجاع قاعدة المرسى الكبير يوم 01 فيفري قبل انقضاء المدة ب 03 سنوات 1968 وتم رفع الإعلام الجزائرية عليها.[1]

وقد كانت فرنسا تسعى من وراء كل هذه التفجيرات النووية هو الوصول وفي أقرب وقت ممكن إلى السلاح النووي الحراري.[2]

نظراً لهذه الخسائر الهائلة سواء على الإنسان أو البيئة جعلت الجزائر تفكر في حل لتخلص من معضلة تواصل التجارب النووية الفرنسية على أرضها[3]،و في هذا الإطار نددت الحكومة الجزائرية المؤقتة بالرفض و التنديد لهذه التفجيرات و إتبرتها جريمة عظمى في حق الإنسانية و هذا ما جاء في جريدة المجاهد في 22 فيفري 1960 على لسان وزيرها الذي قال"إنالانفجار الذري الفرنسي الذي تم في صحرائنا يوم 13 فيفري 1960 يعد جريمة أخرى تسجل في قائمة الجرائم الفرنسية لا تعطي أي اعتبار لصيحات الاحتجاج و الاستكثار ضد برامجها النووية...

إن انفجار القنبلة الذرية برقان ينزع عن فرنسا كل ما يحتمل أن يبقى لها من سمعة العالم.[4]

وبالتالي طالبة الحكومة الجزائرية بالتعويضات التي لحقت بالإنسان والطبيعة من تشوهات في الصحراء الجزائرية استرجاع قاعدة المرسى الكبير في التخلص من القواعد العسكرية الفرنسية بها.[5]

وإثر هذه التطورات قام الرئيس هواري بومدين وأعضاء مجلس الثورة والحكومة وأيضاً رفقاه ضباط البحرية الوطنية بزيارة للمرسى الكبير باعتبار ما حدث إنجازاً هاما استكمالا لمرحلة الاستقلال تم في نهاية 1970 استعادة آخر موقع عسكري لفرنسا المتمثل في مطار يوسفر.[6]

---

[1] نازلي معوض أحمد، المرجع السابق،ص179-180.

[2] Bruno Baruillcet، Les

[3] عبد الرحمان بوقاره، المرجع السابق، ص 206.

[4] يمينة بلبالي ،المرجع السابق، ص 52.

[5] عبد الرحمان بوقارة،المرجع السابق، ص207،

[6] عبد الرحمان بوقارة، المرجع السابق، ص 208-233.

المبحث الثاني: العلاقات في الميدان الاجتماعي والثقافي

1. مشروع التعريب

منح الشق الاجتماعي والثقافي في اتفاقيات ايفيان مكانة متميزة في الجزائر المستقلة، عير أن وجهات النظر المختلفة لكلا الطرفين في هذا المجال يجعل الالتزام بها أو تجاهلاها سبب مشاكل وعراقيل تهدد العلاقة الثنائية بين البلدين إلا أن فرنسا نجحت في ضمان استمراريتها ويكمن ذلك في ضمان إبقاء المستوطنين في الجزائر كونهم المسيطر الفعلي والتام في كل القطاعات الإدارية وكذا الثقافية والعالمية بالإضافة إلى نجاحها في الحفاظ على مكانة اللغة الفرنسية[1].

التعريب في التعليم

أما بالنسبة للتعليم الابتدائي فقد استطاعت الجزائر تعريب كل السنوات الدراسية قي ما يتعلق بالمواد الأدبية والاحتفاظ باللغة الفرنسية فيما يخص المواد العلمية.

وبالنسبة للتعليم المتوسط فقد تم استحداث متوسطات معربة ومتوسطات مختلطة.

أما بالنسبة للتعليم الثانوي فقد شهد عملية تعريب ممنهجة على بعض الثانويات المعربة منذ السنة الدراسية 1963-1964، بلغت نسبة المعربين سنة 1967 نسبة 2,6 في المئة وبلغت سنة 1975 حدود50,7 في المئة وارتفعنا إلى 57,6 في المئة سنة 1978م،نذكر منهم ثانوية ابن خلدون بالعاصمة وثانوية وثانوية عباس لغرور قسنطينة[2]

مست السياسة البومدينية أيضا مجال التعليم العالي فقد أخذت أهميته منذ1970 تاريخ إنشاء وزارة التعليم العالي لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة[3]

وكان أول قرار اتخذه الراحل الرئيس هواري بومدين في 25 مارس 1971م نص على إدراج اللغة العربية ضمن المواد في التعليم العالي،بتوقيت3 ساعات في الأسبوع لجميع الطلبة ومنح تخصصات باللغة العربية بكلية العلوم في جامعة الجزائر[4]،حيث تجاوز عدد الطلبة المسجلين في الجامعات والمعاهد والمراكز الجامعية التي أنشئت في السنوات الثلاثة الماضية حوالي 40,000 ألف طالب.[5]

---

[1] عبد الرحمان بوقارة،المرجع السابق، ص 233.

[2] المرجع نفسه ،ص 235.

[3] صبرينة بودريوع،المرجع السابق، ص 68.

[4] نوال محمود،كفاءة أعضاء هيئة التدريب و أثرها على جودة التعليم العالي،مذكرة مقدمة ضمن منظمات نيل شهادة الماجستير،قسم علوم التسيير العلوم الاقتصادية و كلية التسيير، جامعة قسنطينة، 2011-2012، ص 116.

[5] محمد العيد مطمر،الشخصية القيادية و دورها في تنمية المجتمع (هواري بومدين أنموذجا)، المرجع السابق، ص 248 .

وتميزت هذه المرحلة بإنشاء جامعات في المدن الرئيسية[1]،وفي سنة1973-1972 تمكنت الجزائر من توحيد قسم التاريخ وتعريبه، حيث أصبح قسم التاريخ يدرس باللغة العربية بالإضافة إلى مادة الفلسفة وبعض المواد العلمية.[2]

ب-التعريب في الإدارة والإعلام:

انعقدت الندوة الوطنية للتعريف تحت رئاسة هواري بومدين في ماي 1975م[3] وأكدت على أن التعريب... يتدرج في حركة الثورة الشاملة، أي تعميم اللغة العربية على المدارس والجامعات والإدارات الحكومية سائر المؤسسات التابعة للدولة وعلى ضرورة جعلها لغة المعاملات في الحياة العامة[4]،أي نشر ثقافة وطنية ثورية وعلمية وتعميم التعريب.[5]

أسندت كل المناصب منذ الاستقلال في مراكب الدولة و الهيئات إلى مفرنسيين و متعلمين الفرنسية حيث كان المعربين مهمشين و كانت كل الدول تسير بالمفرنسين و كانت المصالح الإدارية تسودها اللغة الفرنسية بما في ذلك الحالة المدنية التي شوهت الأسماء و الألقاب فيها بسبب اللغة الفرنسية.[6]و كان المرسوم رقم 68-92 المؤرخ في 26 أفريل 1968 الذي نص على إجبارية استخدام اللغة العربة بالنسبة للموظفين، و الذي أكد سنة1971 و ذلك بدخول اللغة العربية إلى بعض مصالح الإدارة كوثائق الحالة المدنية و بعض المقررات و المعاملات، و في عهد بومدين تم تعريب قطاع العدالة.[7]فقد كان من أكبر المتحمسين للتعريب و هذا جليا في خطبه التي كان يلقيها باللغة العربية رغم إتقانه الفرنسية طوال الفترة الممتدة من 1965-1978.[8]

---

[1]رمضان كربوش،دراسة تعميم استعمال اللغة العربية كتغيير تنظيمي داخل المؤسسة الاقتصادية الجزائريةالمقاومة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس و العمل و التنظيم ،قسم علم النفس و علوم التربية و الأرطوفونيا ،كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية،جامعة الإخوة منتوري ، قسنطينة،01 مارس 2009،ص77.

[2]عبد الكريم قواسمية،الثورة الجزائرية و مسألة بناء الدولة ما بين (1962-1978)،أطروحة جامعية لنيل شهادة الدكتوراه (ل.م.د) حلقة الثالثة،تاريخ الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية ، قسم العلوم الإنسانية،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، 2017-2018 ،ص 116 .

[3]المرجع نفسه، ص 128.

[4] محمد علي الداهش،المصدر السابق ،ص 128.

[5]بشير مخلوف،موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر،فترة (1969-1995) ، دراسة التمثيلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ... ،بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي ،قسم علوم الاجتماع ، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة السانيا ، وهران ،2012-2013 ، ص 166.

[6] عبد الكريم قواسمية،المرجع السابق،ص298 .

[7]المرجع نفسه،ص 228 .

[8] زهير احدادن،مدخل لعلوم الإعلام و الاتصال ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط5 ، الجزائر، 2014 ،ص 95،96.

أما في مجال الإعلام فقد سيطرت اللغة الفرنسية على الإعلام في الجزائر منذ الاستقلال وخلال السنوات الأولى منه ظهرت اليومية الجزائرية الأولى التابعة للدولة باللغة الفرنسية في 19 سبتمبر 1962 تحمل اسم الشعب وظهرت يومية أخرى باللغة العربية في 11 ديسمبر 1962 تحمل اسم الشعب أيضا.

أما بالنسبة للإذاعة فقد كانت من أوائل وسائل الإعلام التي تم تعريبها منذ السنوات الأولى للاستقلال وتم تقسيمها إلى 3 قنوات كانت القناة الأولى الوطنية تذيع باللغة العربية القصص وحدها خلال 24 ساعة متواصلة دون توقف في حين كانت القناة الوطنية الثانية تذيع لفترة محدودة لبعض اللهجات المحلية أما بالنسبة للقناة الثالثة فقد كانت تذيع ما هو موجه للفرنسين الذين بالجزائر إضافة إلى لغات أجنبية أخرى.[1] كانت التلفزة الوطنية تعمل على تعريب برامجها حيث عرضت البرامج الرياضية والثقافية سنة 1972، واستطاعت تعريب النشرة الأساسية التي يتم بثها على الساعة الثامنة،بالإضافةإلى حصص إخبارية وتحقيقات يتم بثها باللغة العربية[2]،وتواصل عملية التعريب طوال فترة السبعينات في جميع المجالات بغض النظر كانت الخطوات سريعة أو بطيئة.

أما بالنسبة للصحافة المكتوبة فقد تم تعريب صحيفة النصر سنة 1972م ،وأصبحت ناطقة باللغة العربية بالإضافة إلى صحيفة الشعب وصحيفة الجمهورية[3] التي كان أول صدور لها في وهران بتاريخ شهر مارس 1963 التي عربت سنة 1977م وكانت تصدر بالغرب الجزائري.[4]

أما صحيفة النصر فقد عرفت في شهر جويلية 1971م، التعريب صفحة بصفحة حيث استغرق تعريبها ستة أشهر، وصدرت معربة كاملة في بداية جانفي 1972م، ولم يكن بالأمر الهين تعريب هذه الصحف نظرا لنقص الطاقم المعرب ومراسلين معربين.[5]

في حين كان عدد القراء باللغة الفرنسية يزداد ويقوى في سنة 1973م حيث كان المجموع من الصحافة اليومية 223,100 نسخة للمجاهد منها 145,500 في سنة 1974م، 151,000\236,000 وفي سنة 1975م 140,000\227,000.[6]

وهذا المجال بالنسبة إلى برامج التلفزة والإذاعة، فقد كانت جريدة الشعب تسحب حوالي 10000 نسخة سنة 1965م، فقد كان العدد المسحوب يرتفع ويتراجع طوال مرحلة السبعنيات،كذلك الأمر بالنسبة

[1] نازلي معوض احمد، المرجع السابق، ص131.

[2] عبد الكريم قواسمية،المرجع السابق،ص 229.

[3] أحمد طالب الإبراهيمي،مذكرات جزائري،ج2 ،دار الغرب الإسلامي،ط2 ،الجزائر ،2011 ،ص137.

[4] زهير احدادن،المرجع السابق،ص 97.

[5] قواسمية عبد الكريم ، المرجع السابق ،ص 300.

[6] زهير احدادن، مدخل لعلوم الإعلام و الاتصال ، المرجع السابق ، ص 102،103.

ليومية الجمهورية التي وصل عدد السحب بعد تعريبها حوالي 9000 نسخة سنة 1977م وصولا إلى 7000 نسخة سنة 1978م.[1]

وانطلاقا من سنة 1978 بدأت الشركة الوطنية لنشر والتوزيع تهتم بتحسين توزيع الصحافة للغة العربية فنجد جريدة النصر عدد السحب فيها بلغ 17000 سنة 1975م، إلى 130,985 سنة 1978 من 11 فقط من المرتجعات أي نسبة أقل من جريدة المجاهد 17، وجريدة الشعب 40.[2]

كانت اللغة العربية أهم نقطة في عهد هواري بومدين التي جاءت في المواثيق الرسمية داعمة لمشروع التعريب لهدف قومي، واسترجاع السيادة الوطنية للأمة الجزائرية وهذا في ميثاق الجزائر 1976م[3] ، ثم المادة الثالثة من دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية سنة 1976م التي تنص على الأهمية البالغة للغة العربية حيث قال: "إن اللغة العربية، هي اللغة الوطنية والرسمية تعمل الدولة على تعميم استعمالها في المجال الرسمي.[4]

لقد شكلت مسألة التعريب في الجزائر حالة من القلق لفرنسا التي سعت إلى الحفاظ على لغتها في الجزائر بهدف التحكم في سلطة القرارات[5]،نظرا لان الإطارات أغلبيتها إطارات مفرنسة،ولا نتقن من اللغة العربية سوى بعض الحروف التي يكتبونها فعملت على إفشال مشروع التعريب في الجزائر على أن بعضهم على شؤون الثقافة بعيدا كل البعد على مراكز القرار والسلطة التنفيذية الفعلية.[6]

وأيضا اتفاقية باريس 17 نوفمبر 1970م التي صادقت عليها الجزائر بموجب الأمر رقم 73-37 المؤرخ في 25 جويلية 1973م، تنص هذه الاتفاقية على منع الاستيراد والنقل الغير شرعي للممتلكات الثقافية.

ثم جاءت الاتفاقية الثانية باريس 23 نوفمبر 1972م، والتي صادقت عليها الجزائر وفقا للأمر رقم 73-32 المؤرخ في 25 جويلية 1973 والتي تنص على حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي،[7] وهي بفرض ترسيخ الثقافة الفرنسية بالجزائر بإبقاء لغتها وثقافتها قوية فاعلة في الساحة الجزائرية بالضغط عليها ماديا ومعنويا وإعلاميا.[8]

---

[1] عبد الكريم قواسمية ،المرجع السابق، ص 300 .

[2] زهير احدادن،المرجع السابق ،ص 103.

[3] عبد الرحمان بوقارة،المرجع السابق،ص 240.

[4] دستور 1976 المادة 03.

[5] عبد الرحمان بوقارة،المرجع السابق ص251.

[6] سعد الله أبو القاسم،حياتي،مذكرات الدكتور أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة،الجزائر، 2015 ص 374

[7] عبد الرحمان بوقارة،المرجع السابق،ص 242.

[8] عبد الله الركيبي،الفرانكفونية مشرقا و مغربا،دار الكتاب العربي للطباعة و المشر،القبة،الجزائر ،2009 ، ص 151.

حيث نصت المادة 27 من الفصل السادس على ما يلي:"تعمل دول الأطراف في تعزيز احترام وتعلق شعوبها بالتراث العالمي الطبيعي المحدد في المادتين الأولى والثانية".[1]

لقد واجهت سياسة التعريب معضلة منعتها من تحقيق النجاح المرجو منها حيث أن الفرانكونين فضلوا الوقوف إلى جانب الفرنسية و ذلك للحفاظ على مكاناتهم الاجتماعية و السياسية و الثقافية و عن فائدتهم المادية لكن من جهة أخرى كانوا متمسكين بمبدأ أن مصلحة الجزائر تكمن في المحافظة على اللغة الفرنسية،و حاولوا أن يقرنوا بين مصلحتهم و مصلحة الوطن من جهة أخرى حسب منظورهم، لكن هي بغرض الحفاظ على مراكزهم و مصالحهم الشخصية و في هدا السياق نجد الباحث جمال لعبيدي يقول:"فإن الإطارات المفرنسة قد شعرت بوعي يغير وعي أن سياسة التعريب هي في الحقيقة تهديد مباشر لمواقعها الاجتماعية.[2]

إن هؤلاء عملوا على الإطاحة باللغة العربية والسخرية من كتابات المثقفين والمعربين رغم كونها كتابات جديدة ومبتكرة وبنظرة استغلاء واحتقار للغة العربية مصممين على الاحتفاظ باللغة الفرنسية وذلك بهدف الحفاظ على مصالحهم الشخصية تهميش كل ما يكتب باللغة الفرنسية رغم رداءة الأسلوب يجد من يصفق له.[3]

ولهذا السبب تم إبعاد المعربون من المسؤولية بذريعة أنهم لا يمكنهم تولي مناصب المسؤولية والحكم، حتى يمكنهم هذا من ترسيخ أن اللغة الفرنسية هي لغة العلم والتقدم أما العربية فهي لغة الدار الأخرى، وهذا ما يبرزه باحث فرانكفونيا يساري هو محمد حربي الذي قال:" وعلى صعيد التعليم يخاض التعريب وهو التطلع العميق لغالبية السكان بصورة ديماغوجية ويوجه النظام المدرسي المكلف والغير الفعال للأولاد الطبقات الفقيرة نحو التعريب وأولاد ذوي الامتيازات نحو ثنائية اللغة..."[4]

إذن يعود سبب فشل سياسة التعريب هو هذه الفئة المشبعة باللغة الفرنسية والتي يتم دعمها من السلطات الفرنسية متخفية بغطاء التعاون بين البلدين عن طريق ملفات التعاون التقني والثقافي بينما يرى

---

[1] عبد الرحمان بوقارة، المرجع السابق،ص32دستور 1976 المادة 03.

[1] عبد الرحمان بوقارة،المرجع السابق ص251.

[1] أبو القاسم سعد الله،حياتي مذكرات الدكتور أبو القاسم سعد الله،دار المعرفة ،الجزائر، 2015 ص 374

[1] عبد الرحمان بوقارة، المرجع السابق ،ص 242.

[1] عبد الله الركيبي، الفرانكفونية مشرقا و مغربا ،دار الكتاب العربي للطباعة و المشر،القبة،الجزائر ، 2009، ص151.

[1] عبد الرحمان بوقارة، المرجع السابق ، ص 42.

[2] عبد الله الركبي،المرجع السابق ، ص 152-153.

[3] عبد الله الركيبي،المرجع السابق،ص154.

[4] عبد الله الركيبي،المرجع السابق،ص 155.

باحثين أن سبب فشل هذا الأخير يعود للأخطاء التي وقع فيها هواري بومدين أمثال محمد العربي الزبيري الذي يؤكد هذه الأخطاء في كون التعريب بقى شكليا ولم يطبق وفعليا باستخدام الوسائل التي تبيح ذلك،وأيضا إبعاد العربية عن الحضن الإسلامي من خلال إلغاء التعليم الأصلي سنة 1976.

وقمع نزع الثقافة الأمازيغية بدل توجيهها في إطارها العربي الإسلامي مما جعلها تبقي الثقافة الفرنسية[1] بالإضافة إلى دعم فرنسا لهذه القضية البربرية(دعم المؤتمر العالمي الأمازيغي).[2]

[1] عبد الرحمان بوقارة:،المرجع السابق،ص 243-244.

[2] محمد بوضياف،الثقافة السياسية في الجزائر 1962-1988 ، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة،ع11 ، ماي ،2007 ، ص 120.

الفصل الثالث
الأزمات التي واجهت العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد هواري بومدين

المبحث الأول: أزمة النفط والمحروقات

1. الاستراتيجية الجزائرية للتخلص من الهيمنة الفرنسية في مجال المحروقات

بدأت الحكومة الجزائرية بالفعل في إعداد اسم سياستها في مجال المحروقات لمواجهة السياسة الفرنسية الذي هو مبني على قانون البترول الجزائري لعام 1958 بالإضافة الى الاعتماد على اتفاقية ايفيان، بهدف حماية الوضع الراهن فقامت الحكومة الجزائرية بتأسيس مجلس الطاقة و الوقود لإنهاء الحكم الفرنسي، في خطوة تهدف غلى تمهيد الطريق لا نشاء شركة وطنية لنقل و تسويق الوقود المعروفة في الأوساط النفطية باسم SO NA TRA CH و التي تم تنفيذها في 31 ديسمبر 1963 تحت مرسوم رقم 63\ 491 و أصبحت الشركة المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري[1].

بعد استقرار الوضع السياسي في الجزائر، سعت بنشاط لتوسيع سيطرتها على الثروة النفطية، سعت بنشاط لتوسيع سيطرتها على الثروة النفطية ، من خلال الخطط والمخططات كانت إحدى نتائج هذه السياسة إنشاء شركة سوناطراك، التي تولت في البداية المهمة الرئيسية المتمثلة في نقل وتسويق الهيدروكربونات. وكانت شركة سوناطراك هي الأداة التي تُمكن الحكومة الجزائرية من مراقبة إدارة ثروتها النفطية. على صعيد التنمية الاقتصادية الوطنية، تم الإعلان عن مشروع ضخم في مجال المحروقات، وإنشاء خط أنابيب لنقل النفط من حوض الحمرا إلى ميناء أرزيو غربي الجزائر، مع شركة بريطانية ومستلزمات عربية .وبفضل هذا المشروع أنشأت الجزائر نظاما جديدا في حقلها النفطي، بعد سوء تفاهم بين الشركاء الأجانب وشركة السوناطراك، التي قررت إكمال المشروع بنفسها والتعاون مع شركة استشارية دولية. فدخل مشروع الحمراء حيز الإنتاج في 19 فبراير 1966، وهو أول دليل على التحرر من الهيمنة الأجنبية، كان ذلك بعد اتفاقية النفط الجزائرية الفرنسية الموقعة عام 1965.[2]

2. سياسة تأميم البترول والموقف الفرنسي منها

تمكنت الجزائر خلال الستينات من استرجاع المؤسسات المالية والنجمية، وبقي عليها أن تسترجع سيادتها على البترول، وهو مصدر رزقها الأساسي وسلاحها الرئيسي للدفاع عن مصالحها الوطنية وعن مواقفها الدولية.[3]

فتعد سنة 1956 أول سنة اكتشف فيها إحدى الحقول البترولية في الصحراء(حقل عجيلة الصحراوي)و في شهر جوان من نفس السنة تمكنت الشركة الفرنسية SN- REPALمن التوصل إلى اكتشاف

[1] حيمد مسعود،المرجع السابق،ص 241.

[2] حيمد مسعود،المرجع نفسه،ص 242.

[3] محي الدين عميمور: المرجع السابق ، ص433

الحقل البترولي بمنطقة حاسي مسعود، نفس الشركة تمكنت من إخراج الغاز الطبيعي من آبار حاسي مسعود و قبلها بسنتين تم اكتشاف الغاز(حقل برقة) و تم الكشف عن أربع جهات أخرى أساسية تحتوي على الغاز الطبيعي و البترول و هي : في الشرق قرب الحدود الليبية المتاخمة للحدود الجزائرية فقد كانت تحتوي على 20 بئرا بترولية في الصحراء الشمالية تم اكتشاف أبار حاسي مسعود و تتراوح كمية النفط بها بين 200 و 600 مليون طن و بالقرب من عين صالح تم اكتشاف الغاز و البترول بكميات بلغت 100 مليون متر مكعب[1] فقد أعطت الحكومة الفرنسية تسهيلات للحصول على الأموال لاستخراج البترول و هو في الحقيقة كان عكس ذلك فهي كانت تعمل على الاحتفاظ لنفسها باستثمار هذا القطاع الحيوي و هذا كله مبني على المحافظة على الجزائر من أجل أن لا تضيع الصحراء.[2]

ونتيجة لهذه السياسة كانت صناعة البترول مجرد مصدر لتسويقه إلى فرنسا ولهذا بدأت الجزائر معركتها البترولية الشاقة[3] بتوقيعها على اتفاقية مع فرنسا في جويلية 1965،تنتهي مرحلتها الأولى في مطلع عام 1971 فقد كانت تتضمن الاتفاقية السادسة من اتفاقيات ايفيان ، الموسومة بعنوان "إعلان المبادئ "هذه الأحكام البترولية:

- تضمن الجزائر بصفة مؤكدة الحقوق البترولية المكتسبة.
- التعاون بين البلدين بهدف مواصلة الجهود من اجل استثمار ثروات باطن الأرض.
- يكون التسديد بالعملة الفرنسية الفرنك بالنسبة للمواد البترولية المصدرة إلى فرنسا وكذا البلدان التابعة لمنطقة الفرنك وهذا الإجراء يخص النفط المستخرج من صحراء الجزائر.....[4]

ومن خلال البنود التي وردت في اتفاقية ايفيان، شكلت نقطة بداية الصراعات بين الجانبين(الجانب الجزائري والفرنسي) بمسألة استغلال الثروات النفطية في الصحراء[5]

كان لابد من فتح مفاوضات لمراجعة الأسعار[6]،فأعلن الرئيس هواري بومدين في خطابه الذي احتضنه "بيت الشعب"فيالاحتفال بعيد العمال الجزائريين قائلا "نعلن عن رفع سعر البترول كدولة مستقلة حرة رغم عدم قبول الفرنسيين، من 2.08 دولار إلى 2.85 دولار(دولاران و85 سنتا)[7] وقامت قيامة القوم على الجانب

[1] خيري الزرقي،المسألة النفطية بين اهتمامات الاحتلال الفرنسي وجهود التخلص من الهيمنة 1890-1971، مجلة دراسات و أبحاث ، المجلة العربية في العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، مجلد12،العدد01، السنة الثانية عشر ، 2019،ص 575.

[2] خيري الرزقي،المصدر نفسه،ص 575.

[4] نازلي معوض احمد: المرجع السابق، ص 156.

[5] حيمد مسعود،المرجع السابق،ص 240

[6] محي الدين عميمور،المرجع السابق ، ص 433

[7] قناة البلاد،

الآخر من البحر الأبيض المتوسط. فقد كانت فكرة التأميم تتبلور تدريجيا في ذهن صاحب القرار حتى من جهة الإخراج فإن تأميم قناة السويس لم يكن بعيدا، أما بالنسبة لردود الفعل فقد كانت متشابهة مع أخذ دروس السويس وتطور الوضعية الدولية والجهوية بعين الاعتبار.[1]

وجرت مفاوضات مضنية بين الجانبين (الحكومة الجزائرية من جهة والشركات الفرنسية العاملة بالجزائر من جهة أخرى) ترتب عنها عقد عدة اتفاقيات في مجال البحث والاستغلال، ولعل أهم قرار تمخض عن هذه المفاوضات هو إرجاع السيطرة والتحكم للجانب الجزائري على مورده الطبيعي ما يسمح له بتوفير الأرباح.[2]

فلما فشلت المفاوضات[3]أعلن الرئيس في خطابه اليوم 24أفريل 1971عن أخذ 51% من الشركات البترولية الفرنسية و تأميم الغاز الطبيعي الموجود في الصحراء ووسائل نقله بنسبة 100% و تأميم النقل البري و كل هذا يصبح ملك لدولة.[4] وبعد 38 يوما من النقاش بين بوتفليقة و أورتولي حول الجباية و إمضاء اتفاق قبل عشرين يوم من التأميم و مطالبة الجزائر بمبلغ 600 مليون دينار مقدما من الشركات الفرنسية للخزينة العمومية الجزائرية كتسبيق قبل 03 فيفري و لكن في 04 فيفري طلبت الحكومة الفرنسية مهلة تفكير ترى من خلالها نتائج اجتماع طهران و طرابلس و مستوى الرسوم الجبائية الناتجة في الاجتماعين[5]

وقد نتج عن تأميم قطاع المحروقات مجموعة من القرارات تضمنت تطبيق الإجراءات التالية:

- ❖ تطبق على الشركات الجزائرية المشاركة للشركات الفرنسية، نفس القرارات المطبقة على الشركات الأمريكية والإنجليزية.
- ❖ يتم ضمان تمويل السوق الفرنسي من البترول الجزائري على أساس سعر السوق.

تثور ثائرة الفرنسيين لعل التأميم استشار في أذهانهم بالفعل ذكريات تأميم الرئيس المصري لقناة السويس، و هكذا فُرض حصار على تسويق البترول الجزائري، الذي وصف آنذاك[6] من قبل الفرنسيين أن النفط الجزائري ردئ و ملوث باللون الأحمر فرد الرئيس هواري بومدين بأن النفط ممزوج بدماء الشهداء لجزائريين الذين يعدون بالملايين حينها قامت الحكومة الفرنسية برفع قضية في محكمة العدل الدولية تلزم الجزائر بالتراجع

[1] المرجع نفسه، ص 436

[2] محمد مبارك كديدة، المرجع السابق، ص 609.

[3] HoucineMalti, histoire secrète du pétrole Algérien, France, la découverte, poche,2010,p167 .

[4] ينظر، خطاب الرئيس هواري بومدين المنشور على الموقع الإلكتروني https://youtube/dJbI9AwXFs4 شوهد بتاريخ 23مارس2023 على الساعة 20:23

[5] حيمدمسعود، المرجع السابق، ص

[6] محي الدين عميمور، المرجعالسابق، ص 433.

عن تأميم البترول و التزامهم بالبند الذي ينص على أن كل ما هو فوق الأرض ملك للجزائر، و كل ما هو تحت الأرض ملك الفرنسين.[1]

وانتقاما من الجزائريين أصبحت معاملة العمال الجزائريين الموجودين في فرنسا وعددهم 700.000 عامل تزداد سوء.[2]

فعلى إثر قيام الجزائر بتأميم بترولها في سنة 1971 قاموا بالتنديد بهذا القرار وتدخل في هذا الشأن الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو شخصيا ليعلن أنه كان من الضروري تأجيل القرار(قرار20-02-1971) المتمثل برفع سعر البترول من طرف الجزائر الذي أدى إلى تعليق المفاوضات يوم 04-02-1971 من الجهة الفرنسية ومن ثم قيام الجزائر بإعلان قرار التأميم في 24-02-1971 وأنه لا يمكن تطبيقه لأن مسألة البترول مرتبطة بالعلاقات الأخرى. [3]

وهكذا توقفت السوق الفرنسية عن استقبال النفط الجزائري ابتداء من أفريل 1971،وراحت فرنسا تحرض الاحتكارات البترولية الدولية على مقاطعة البترول الجزائري ثم بدأت تمارس ضغوطا حول تسويق النبيذ والتمور الجزائرية، ورفعت الجزائر سعر نفط إلى 3.60 دولار مع إعلان استعدادها لدفع تعويضات عن التأميمات.[4]

لم يكن أمر التأميم أمرا هين بالنسبة للجزائريين بل أُعتبر بمثابة استقلالا جديدا ومن أكبر إنجازات الدولة الجزائرية المعاصرة، كان المراد من ذلك بسط السيادة على كل ثروات الشعب.[5]الأمر الذي حرر الجزائر من هيمنة الشراكة الفرنسية ووضع حل لاتفاقية يفيان[6] و البرهان على ذلك أحداث جوان 1967 التي من خلال أممت الشركات البترولية الأجنبية(الأمريكية و البريطانية) و في 1968 أممت جميع الشركات التي تقوم بتوزيع النفط في الوطن العربي، ولم تصل سنة 1970 إلا و كانت الجزائر تمتلك النسب التالية: النقل و الري ل66%.، التوزيع 100%،البحث60 %،التكرير 80%، الاستخراج 33.33%.

A, E ,Direction Afrique du nord, Algérie ,Carton N 111, (1966-1974) dossier : N A ,31 2) les hydrocarbures en A.M.Algérie bilan de lannée 1971

[2] A .M.A.E. Direction Afrique du nord, Algérie, carton N 111 (1966-1975) dossier : N A31.20 les mesures unilatérales prises par l'Algérie

[3]بول بالطا،كلودين ريللو،إستراتيجية بومدين،تعريب خليل أحمد و فؤاد شاهين،بيروت،لبنان ، دار القدس،ط1، 1979، ص 146-147.

[4]محي الدين عميمور،المرجع السابق: ص 433.

[5] ينظر،خطاب الرئيس هواري بومدين المنشور على الموقع الإلكتروني

https://youtube/dJbI9AwXFs4 شوهد بتاريخ 23مارس2023 على الساعة 20:23

[6] Révolution Africaine 418, 24 février 1971, le double victoire, 2 mars 1972

وأما عن أدلة أخرى فهي تمثلها المدارس العليا التي تأسست في الجزائر، والمعهد الإفريقي للمحروقات عام 1964، والتي تخرج منها مئات المهندسين، ثم المعهد الجزائري للبترول. قامت سوناطراك في البداية بنقل و بيع الوقود و كانت الأهم من بين جميع الشركات الوطنية التي تعمل في مجال إنشاء خطوط الأنابيب في حوض الحمرا-أرزيو مسدار- سكيكدة، فهي تعمل في مجال التحول و أيضا في مجال التسويق بفضل التعاون مع الشركات الأجنبية و اتفاقية المجموعة التي تحتكر بموجبها توزيع الوقود في السوق المحلية، كما دخلت الجزائر طريق الجزائر طريق الشراكات الموسعة، كشكل آخر من أشكال التعاون مع السوفيات و الأمريكيين في الجزائر، بعد أن استضاف بومدين السفير الروسي سيرج قروزينوف و من هنا بدأ قطاع النفط مرحلة تنويع الشركاء.[1]

[1] Etienne Mallarde, pétrole algérien, une nouvelle fable de M, Abdesslam, le combat, lundi 17 mars 1969

المبحث الثاني: أزمة النبيذ

1. أزمة النبيذ في الجزائر المستقلة

بعد اندلاع الثورة الجزائرية بشهر واحد في 31 ديسمبر 1954، خصصت الحكومة الفرنسية مليارين اثنين من الفرنكات ضمن الميزانية العامة لصناعة الخمور في عام 1960 بلغت قيمة صادرات الخمور الجزائرية الى فرنسا 105 مليار فرنكا قديما، ما يقارب 50% من مجمل الصادرات بهذا اصبح الفرنسيين في الجزائر يراقبون سوق الخمور سياسيا و اقتصاديا و على رأى القول بأن التحول الذي تشهده الجزائر في المجال الاقتصادي أدى الى تطور زراعة الكروم التي تغطي مساحتها بلدا مثل فرنسا أن الخمر هو الذي يمنحها التطور، لان مداخيل الكروم تمثل نصف ميزانية الجزائر و انه هو مستقبلها الوحيد و بهذا الوضع علت أصوات الجزائريين مطالبين بالحد من توسيع المساحات التي زُرعت فيها الكروم ولاشك من خلق مضاعفات في نفوس الفلاحين الجزائريين الذين سلبت منهم أراضيهم لعدم وفرتهم على اليد العاملة لاستصلاح الأراضي، و تهيئتها، ثم زرعها، و كذلك للحراثة و القطف و عصر العنب و تحويله نبيذا.[1]فقد وصلت مجملة صادرات النبيذ ب 11مليون هكتولتر في الفترة الممتدة من بداية سبتمبر1962 و الى غاية جويلية 1962[2]بالإضافة إلى مراعي الكروم، فقد مارس أصحاب العقارات ضغوطا شديدة على الحكومة الفرنسية للتخلي عن التزاماتها السابقة التي أبرمتها في مجال تجارة النبيذ و انخفض الكحول بمقدار 51120000 هكتولتر، بسعر لا يتجاوز 68 دينارا للهكتولتر، إلى 35000000هكتو ليتر و تشير حيثيات اقتصادية أخرى إلى تراجع 8750000 هكتو ليتر بين عامي 1963 و 1964 قفد وصل الى 8350000 هكتولتر اتفق الجزائريون 18 جانفي 1964 على تنظيم عملية تصدير النبيذ إلى فرنسا. صرح وزير الاقتصاد الجزائري بشير بومعزة رسميا أن الاتفاقية بين الطرفين سارية لمدة 5 سنوات وطلب من فرنسا شراء مادة معينة من النبيذ يبلغ مقدارها كالتالي:

- 8،25 مليون هكتولتر سنة مليون هكتولتر سنة 1966.
- 7،75 مليون هكتولتر سنة 1965.
- 7،25 مليون هكتولتر سنة 1966.
- 7 مليون هكتولتر سنة 1967[3]

[1] بن داهة عدة، الاستيطان و الصراع حول ملكية الارض ايان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1962-1830، ج1 ،ط1434،1هـ ،2013، المؤلفات للنشر و التوزيع، ص 232

[2] سعد طاعة، المسألة الزراعية في المشروع الاستعماري و موقف الحركة الوطنية و الثورة الجزائرية منها 1945-1962، اطروحة ماجستير، جامعة وهران 2003-2004، ص 28

[3] حيمدمسعود، المرجع السابق، ص253.

2. أصل الأزمة في عهد هواري بومدين

بعد حركة 19 يونيو 1965 التي أطاحت بالرئيس احمد بن بلة، صعد هواري بومدين إلى أعلى مستويات السلطة كرئيس للمجلس الثوري. فعادت قضية صادرات النبيذ إلى الظهور، والسبب في ذلك هو العقبات التي تواجه صادرات النبيذ إلى السوق الفرنسية. وأصبحت القضية عقبة خطيرة في طريق تنمية العلاقات التجارية الثنائية بين البلدين بعد أن أخرت الحكومة الفرنسية الوفاء بالتزاماتها تجاه فرنسا من اتفاقية تصدير النبيذ في عام 1964 ومعلوم أن اتفاقيات ايفيان أكدت في الملحق التجاري أن يلتزم الجانب الفرنسي باستيعاب الفائض من النبيذ الجزائري في الأسواق الفرنسية.[1]

في الواقع أذعنت الحكومة الفرنسية لضغوط شديدة من منتجي النبيذ الفرنسين الذين كانوا يخشون أن النبيذ المنتج في الجزائر قد ينافس محاصيلهم .لأن النبيذ الجزائري هو الأفضل بطبيعة الحال إذا ما قورنت بالنبيذ الفرنسي المنتج محليا[2]، فقد دفع ذلك بالفرنسيين إلى منع استيراد الخمور الجزائرية إلى أراضيهم بلغت الخسارة ناهيك عن فقدان مخزون مهما من النبيذ حوالي 14 مليون هكتولتر، في المرة الأولى التي منعت فيها السلطات الفرنسية دخول النبيذ الجزائري، والمرة الثانية في أوائل عام1967،مما أسف كثيرا للحكومة الفرنسية على أن السلطات الجزائرية هددت بالمرور بإجراءات عقابية قد تصل إلى حد تقييد استقبال الصادرات الفرنسية من مادة السكر. ناهيك عن فقدان مخزون مهم من النبيذ حوالي 14 مليون هكتولتر، في المرة الأولى التي منعت فيها السلطات الفرنسية دخول النبيذ الجزائري، و المرة الثانية في أوائل عام 1967، مما أسف كثيرا للحكومة الفرنسية على أن السلطات الجزائرية هددت بالمرور بإجراءات عقابية قد تصل إلى حد تقييد استقبال الصادرات الفرنسية من مادة السكر.[3] و من خلال المراوغات الفرنسية كانت نوايا الفرنسيين في السعي من اجل الحؤول دون تطبيق المخطط الثلاثي الذي بدأ سنة 1969 و انتهى في نفس السنة و الأمر الأكيد أن الحكومة الفرنسية تدرك جيدا أهمية المداخيل المالية للنبيذ في الخطط الاقتصادية للجزائر التي تم وضعها قبل الإعلان عن مقاطعة صادرات الكحول الجزائرية إلى فرنسا وبعد الدخول في صراعات قاسية بين الجانبين عام 1967 تولت الحكومتان الجزائرية و الفرنسية تأسيس لجنة مشتركة تتضمن. خبراء تعنى بدراسة الشؤون الفنية الخاصة بتجارة الكحول، لكن هذه الاختبارات المتخذة من الطرفين لم تصل إلى النتائج المرجوة منها، ولتسفر على تقدم إيجابي، بل على عكس المرجو تماما فقد بقيت الأمور على حالها وبقيت كميات النبيذ المستوردة من طرف فرنسا اقل بكثير من الحد الأدنى المطلوب بالمقارنة بالمصالح الاقتصادية للجزائر. وفي عام

[1] عبد الرحمان بوقارة،المرجع السابق،ص 252.

[2] جلال أحمد سعيد، تجارة الجزائر الخارجية، الأهرام الاقتصادي، عدد01 أوت 1969، ص 45.

[3] حيمد مسعود، المرجع نفسه،ص233.

1969 تم نشور تخاطب من جديد بين الخبراء من الجانبين وثانية تم الوصول إلى اتفاق بشراء كميات إضافية من الخمور الجزائرية إلا أن الفرنسيين نكثوا بوعودهم كالعادة فقد تم إيقاف صادرات النبيذ الجزائرية من دخول الأسواق الفرنسية عام 1970 رغم حاجة السوق الداخلية الفرنسية لان مقدار الناتج لا يغطي الطلب المحلي الفرنسي ويعبر هذا الانسداد على واقع العلاقات التجارية الاقتصادية في مجال البترول خلال تلك الفترة التي شهدت عدة تجاذبات. [1]

المبحث الثالث: أزمة الهجرة

عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية التوتر مرة أخرى بسبب مسألة الهجرة واليد العاملة الجزائرية بفرنسا بعد وصول هواري بومدين إلى السلطة في الجزائر في 19 جوان 1965 حيث سنت الحكومة الفرنسية قرارا[2] بتاريخ جوان 1967[3]، يجبر العمال الجزائريين المغادرين لفرنسا العودة لأعمالهم بعد استفادتهم من عطل قصيرة مع تقديم وثيقة رسمية تثبت مزاولتهم العمل في شركاتها و مصانعها[4]،حيث أن الحكومة الفرنسية تسعى من خلال هذه الشروط و القرارات على وضع قيود للجالية الجزائرية للحد من تدفق الهجرة العالية الجزائرية نحو فرنسا،[5]و بهدف الاتفاق على الاقتصاد الجزائري و جعله مكملا للاقتصاد الفرنسي[6].

حيث قدر عدد المهاجرين إلى فرنسا سنة 1966 حوالي 246006 مهاجر بينما قدر عدد العائدين إلى الجزائر ب 220437 فردا سنة 1966 أيضا، أي أن عدد المهاجرين قد زاد يقدر 25568 مهاجرا

في حين قدر عدد المهاجرين الجزائريين ب 32760 شخصا وهذا سنة 1968، حيث وصل 23090 مهاجر إلى فرنسا وغادرها 198160 شخص إلى الجزائر وهذا ناجم عن الاتفاقيات المبرمجة سنة 1968م.

وبهدف أكد من ظاهرة الهجرة ومشكلة الرعايا الجزائريين بفرنسا تم توقيع اتفاقية بين الجزائر وفرنسا بالعاصمة الجزائرية بتاريخ 27 ديسمبر 1968،والتي تنص على قرارات للتحكم في مسألة الهجرة وبنقل الرهائن الجزائريين.[7]

وعائلاتهم بالأراضي الفرنسية ولوضع حد للممارسات الفرنسية ضد المهاجرين الجزائريين.

---

[1] حيمد مسعود،المرجع نفسه،ص 234.

[2] مسعود حميد، أزمات العلاقات الفرنسية الجزائرية سياسيا و اقتصاديا ما بين سنتين 1962-1974.

[3] عبد الرحمان بوقارة،المرجع السابق،ص 245 .

[4] مسعود حميد، المرجع السابق،ص189.

[5] نازلي معوض أحمد، التعريب و القومية العربية في المغرب العربي(سلسلة الثقافة القومية(6))،مركز الدراسات للوحدة العربية،ط1،بيروت،يوليو1986،ص256.

[6] فضيلة علاوي،العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال الأرشيف الفرنسي1958-1972،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث،2016-2017،ص

[7] عبد الرحمان بوقارة، المرجع السابق، ص 246 .

أهم البنود الواردة في هذه الاتفاقية:

تحدد عن العمال الجزائريين مل ثلاثة سنوات ب35 ألف مهاجر إلى فرنسا.

إظهار جواز السفر لمدة ثلاثة أشهر للرعايا الوافدين إلى فرنسا دون طلب العمل دون إجراءات.

يحق للسلطات الفرنسية إرجاع الرعايا. الذين دون عمل لمدة ستة أشهر وذلك بعد أخطار السفارة الجزائرية والقنصليات قبل 21 يوما المغادرين لفرنسا من الرعايا الجزائريين لمدة تتجاوز ستة أشهر يعتبرون من الوافدين الجدد لكن لديهم صلاحية تمديد. المهلة قبل خروجهم ذلك بإعلام السفارات والقنصليات بالجزائر.[1]

غير أن فرنسا تعلن على إبقاء ملف الهجرة والمهاجرين الجزائريين وذلك بهدف الضغط على الجزائر باعتبارها ورقة رابحة تستخدمها كيفما تشاء باعتباره مسألة حساسة تمس كل الجوانب الثقافية والاجتماعية وأيضا الاقتصادية والسياسية للجزائر.[2]

ثم تأزمت العلاقات بين الجزائر و فرنسا مرة أخرى بعد تأميم النفط للجزائر في 24 فيفري 1971م، و هدا ما جعل فرنسا تقوم بحملة عنف و سوء معاملة على المهاجرين الموجودين بها و محولة الضغط على الجزائر بواسطة ملف الهجرة كما ذكرنا سابقا و هذا ما يبرره هواري بومدين في خطابه:"هذه القرارات التي اتخذناها و التي أعلنا عنها (تأميم المحروقات) بدون شك ستؤلب علينا كل الصحافة الفرنسية، ومن هذا المساء ستبدأ هذه الصحافة في التشكي منا و لربما ستشتمنا و تحاول استفزاز عمالنا في المهجر لكن نحن إلى حد الساعة لم نمزج بين (الدم و البترول) إلى حد الأن فرقنا بين المتعاونين الفرنسيين في الجزائر و العمال الجزائريين في فرنسا كبشر و كأصحاب الكرامة ورفضنا أن نضعهم في ميزان واحد مع الخمر و البترول سائر السلع، و نتمنى أن لا يمزج وراء. البحار بين العمال وبين المشاكل الاقتصادية لان المشاكل البشرية هي مشاكل دقيقة وحساسة، ونحن نحس مثل الفرنسيين إذا كان الفرنسيين محترمين في الجزائر من الواجب أن نحترمهم مهما كانوا ولأنهم ضيوف عندنا... فيجب أن يعامل الجزائريون أيضا بالمثل في فرنسا.[3]

وفي 19 سبتمبر 1973 أصدرت الحكومة الجزائرية قرار بتعليق الهجرة،[4] بسبب تلك الاعتداءات المتكررة على المهاجرين الجزائريين وطلب إعادتهم إلى أن يتم توفير الأمن للرعايا،[5] في ديسمبر 1874 قام وزير الداخلية الفرنسية ميشال بونيا توسكيMICHEL PONIA TOWSKI بزيارة الجزائر رفقة وزير الخارجية للهجرة بول

[1]عبد الرحمان بوقارة،المرجع السابق، ص 246-247 .

[2]حيمد مسعود، المرجع السابق، ص 277

[3]سعد بن بشير العمامرة،المرجعالسابق،ص 116.

[4]StefamAdler,Migration and international relations, ،the case of France and Algérienne،Migration and développement study groupe K centre of international studycembridge، 1977،p 30

[5]حيمد مسعود، المرجع السابق،ص190.

ديجو PAUL DIJOD، وكان واضح أن مسألة الهجرة محور هذه الزيارة مهما جعل الحكومة الفرنسية تقوم بعدة إجراءات تهدف لتحسين أوضاع الرعايا الجزائريين بفرنسا.[1]

ثم سمحت بالهجرة العائلية مرة أخرى، لكنها نسبة انخفاض للمهاجرين ووصل إلى 10في سنة

[1] Stefan Ader,op.cit, p30

خلاصة الفصول

تميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين بالاضطراب و انعدام الاستقرار بينهما رغم الانفتاح الذي وصل إليه كل من البلدين لكن لم يسمح للعلاقات بينهما بأن تكون عادية نظرا لوجود خلافات كبيرة في وجهات النظر لكل منهما غير أن هذا لا يسمح لهما بقطع العلاقات وذلك يعود للمصالح المشتركة التي تفرض عليهما التعامل وفقا لما حددته اتفاقيات ايفيان،الا أن جذور هذه الصراعات يعود الى البعد الاستعماري لفرنسا ظل متجسدا في العلاقة. كان بومدين منذ توليه للرئاسة يسعى لإخراج الجزائر من دوامة الاستعمار الجديد بأشكاله المختلفة دون أن ننسى انه كان من أول المعارضين لاتفاقيات ايفيان التي منحت بموجبها لفرنسا العديد من الامتيازات التي سمحت لها بالتدخل في مستقبل الجزائر المستقلة و التدخل في تسيير شؤونها وكان ذلك جليا في حرص فرنسا على الاستغلال التام و الفعلي لكل ما حصل عليه من ايفيان، كسعيها على التوغل في الأراضي الجزائرية من خلال إنشاء قواعد عسكرية في الصحراء للقيام بتجاربها النووية بغض النظر على الأضرار البيئة و البشرية الناجمة عنها كالأمراض والتشوهات... و كانت من بين أسباب النزاع هو فتح لمفاوضات أخرى من اجل إعادة النظر في بعض البنود الواردة في اتفاقيات ايفيان و هذا ما جعل العلاقات تسوى و قامت فرنسا كرد فعل بحملات مضادة إعلاميا و دبلوماسيا قصد حصار الجزائر و إبقاءها تحت سيطرتها و بعد عودة الاستقرار النسبي سرعان ما عادت للخلافات و كان ذلك كون بومدين كان يعمل على تعريب المؤسسات التعليمية و الإدارات و الإعلام بشكل رسمي للقضاء بزيادة ساعات تدريس اللغة العربية و بإزاحة الطاقم المفرنس من الإدارات وغيرها هذا جعلها تصدم مع استراتيجية الحكومة الفرنسية التي و كما ندرك أن هدفها و على المدى الطويل هو جعل الجزائر قطعة مفرنسة تتحدث على لسانها و كان أول ما ارتكزت عليه هو الفرانكفونية حاولت من خلالها سلخ الجزائر من هويتها و الاستحواذ على عقول الناس و بذلك تسهيل السيطرة عليهم و قيادتهم وكان الرئيس بومدين مدركا لمخططات فرنسا الساعية لمحاربة العلم و الثقافة العربية من خلال الندوات الرسمية و المواثيق القانونية تحت شعار مشروع التعريب غير انه لم يصل الى النجاح المرجو، و في ظل تحولات إيديولوجية شهدت العلاقات توترات و مواقف حرج كبيرة مع تزايد حدة الصراع بعد قرار تأميم النفط ما سبب نوعا من التباعد في العلاقات بين الجزائر و فرنسا. ،أما من جانب أخر فقد شكلت أزمة الهجرة حالة من التوتر من جهة وتوافق من جهة أخرى حيث إنها محور التجاذب العلاقات الثنائية بين الجزائر وفرنسا.

الخـاتمة

خلاصة ما توصلنا إليه في هده الدراسة المتواضعة حول العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد الرئيس هواري بومدين جملة من النتائج التي يمكن حصرها في النقاط الآتية :

- تعتبر اتفاقيات ايفيان ووقف إطلاق النار 19 مارس 1962 مرحلة مهمة في تاريخ الثورة الجزائرية، ففضل المفاوضات التي خاضتها مع فرنسا استطاعت الحصول على استقلالها واسترجاع سيادة الشعب من جهة وارتباط هذا الاستقلال بالتعاون مع فرنسا من جهة أخرى.
- شكلت اتفاقيات ايفيان تضرب في الآراء فمثلا ظهور خلافات بين الإخوة في الكفاح وهذا ما سبب أزمة حقيقية شكلت خطورة على مستقبل البلاد، نظرا لظهور خيوط التسابق نحو السلطة.
- شهدت المرحلة الانتقالية عقب توقيع اتفاقيات ايفيان ظهور خلافات بين الإخوة في الكفاح وهذا ما سبب أزمة حقيقية شكلت خطورة على مستقبل البلاد، ونظرا لظهور خيوط التسابق نحو السلطة.
- كانت فترة حكم بن بلة مميزة كونه أول رئيس للجمهورية بعد حصول الجزائر على استقلالها، تميزت العلاقات بين الجزائر وفرنسا خلال عهده بالتوتر أحيانا والاستقرار أحيانا أخرى.
- حاولت فرنسا خلال فترة حكمه الاستفادة بأي شكل ممكن من الامتيازات التي أقرتها لها اتفاقيات ايفيان، واستخدام ما جاء في نصها كوسيلة ضغط على الجزائر فيما يخدم مصالحها الشخصية، للاستفادة من استخدام الصحراء الغربية كقاعدة عسكرية لإقامة تجاربها النووية.
- كان الطرف الجزائري من جهة أخرى يسعى لتخلص من هذه القيود، خاصة بعد مباشرة فرنسا في استهلاك صلاحياتها الممنوحة لها فيما يخص العمليات التفجيرية مما جعل الرئيس احمد بن بلة يطالب بتعديل البنود الواردة في ايفيان وإعادة النظر فيها، كما صادر الأملاك وأمم الممتلكات الشاغرة.
- كانت المسألة البترولية من أهم المشاكل التي كانت تسبب التوتر والدخول في أزمة بين البلدين كونه يشكل قطاعا حساسا في بنود اتفاقيات ايفيان يخدم الأطماع الفرنسية التي تريد فرض هيمنتها على القطاع الاقتصادي.
- نشا بومدين في ظروف صعبة وسط عائلة فلاحية فقيرة عانت من ويلات الاستعمار كغيرها من العائلات الفقيرة الأخرى ،مما كون لديه فكرة محاربة المستعمر الفرنسي والقضاء على الهيمنة الممارسة عليهم وعلى أرضهم التي كانت مصدر عيشهم، كبرت هذه الفكرة معه إلى أن طبقها فعليا بالتحاقه بالثورة .
- شغل الرئيس الراحل هواري بومدين عدة مناصب عسكرية مهمة كتوليه لرئاسة هيئة الأركان ،ثم وزيرا للدفاع في عهد بن بلة ،إلى قيامه بالانقلاب عليه أو ما يسمى بالتصحيح الثوري ونجح فيه بتولي رئاسة الدولة في 19جوان 1965 بعد العديد من المطبات التي واجهته.

- دخلت الجزائر خلال فترة حكم بومدين مرحلة جديدة من التطور في العلاقات بين الجزائر وفرنسا ،حيث اتسمت بالطابع الودي أحيانا وبالتوتر أحيانا أخرى وإلى حد الوصول إلى القطيعة لكن سرعان ما تعود المياه إلى مجاريها وذلك تقيدا بما ورد في اتفاقيات تقرير المصير التي ضمنت استقلال الجزائر تحت مبدأ التعاون بين البلدين.
- أما من الجانب السياسي والعسكري فقد شهدت العلاقات الثنائية بين الوفدين العديد من الخلافات القائمة أساسا على اتفاقيات ايفيان، فمن جهة يوجد الطرف الفرنسي الذي يسعى للاستفادة بالقدر الممكن من الامتيازات التي تمنح له حق استخدام الصحراء كقواعد عسكرية لإقامة تجاربه النووية ، والجزائر التي تحاول التخلص بأي شكل ممكن من نفوذ السلطات الفرنسية المتركزة على أراضيها واسترجاع سيادتها من جهة أخرى.
- عمل الرئيس الراحل هواري بومدين على تعميم اللغة العربية في شتى المجالات وهذا ما جاء تحت مسمى "مشروع التعريب" كمحاولة منه لإلغاء التعاملات باللغة الفرنسية داعما لهذا المشروع بعدة مواثيق كدستور الجمهورية الديمقراطية الشعبية 1976الذي جاء في المادة الثانية منه التي أبرزت أهمية اللغة العربية وإلزامية تعميمها.
- شكلت مسألة التعريب حالة من القلق بالنسبة لفرنسا التي تحاول إبقاء لغتها في الجزائر لتحكم في سلطة القرار، فعملت على إفشال المشروع وبناءا على هذا دخل كلا الطرفين في صراع جديد مما نتج عنه جملة من الاتفاقيات.
- دخلت الجزائر وفرنسا في صراع مرة أخرى اثر البنود الواردة في اتفاقيات ايفيان فيما تعلق باستغلال الثروات النفطية في الصحراء مما أدى إلى فتح مفاوضات لمراجعة أسعار البترول التي قرر بومدين رفعها كما جاء في خطابه، رغم رفض الحكومة الفرنسية لذلك غير أن هذه المفاوضات كانت فاشلة من جهة، وتسببت في توتر العلاقات بين البلدين من جهة أخرى.
- شكلت المسألة البترولية أزمة حتمية في العلاقات بين الجزائر وفرنسا ،إذ تمكنت الجزائر من تأميم ثرواتها الباطنية بموجب قرار24 فيفري 1971 م ،تأميما قفز بالجزائر إلى نطاق التطور وهو ما تسبب في غضب فرنسا ،حيث قامت فرنسا بشن حرب إعلامية بهدف التضييق على الاقتصاد الجزائري وكرد فعل على هذا القرار.
- تعتبر سياسة التأميمات التي انتهجها العقيد هواري بومدين من ابرز عوامل التوتر في العلاقات الجزائرية الفرنسية خاصة في الجانب الاقتصادي الذي كانت تستخدمه فرنسا كوسيلة للضغط على

الجزائر بانتهاجها سياسة الابتزاز بخفض المساعدات المالية ثم تقليص وارداتها من النبيذ الجزائري وذلك ما تجلى في "أزمة النبيذ".

- إن قضية المهاجرين الجزائريين كانت تمثل ورقة رابحة حاول كل طرف من خلالها الضغط على الأخر حيث حاولت فرنسا حرمان الجزائر من الأموال التي يقدمها المهاجرون لعائلاتهم بالجزائر ،بينما هددت الجزائر بسحبهم ومنع الهجرة إلى فرنسا، كون هذه الأخيرة بحاجة لليد العاملة في تلك الفترة لتنمية اقتصادها، غير أن الجزائر لم تستطع جذب المهاجرين لأنها عاجزة عن توفير ظروف العمل المناسبة لهم

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادروالمراجع باللغة العربية

أولا: المصادر

أ-المذكرات الشخصية:

1.بن بلة احمد، مذكرات احمد بن بلة كما املاها على روبير ميرل، تر،العفيف الاخضر، منشورات دار الادب، دت.

2.بورقعة لخضر، شاهد على اغتيال الثورة،ط1،شركة دار الامة للطباعة و النشر و التوزيع،الجزائر،دت.

3. شيروف محمد الصالح،هواري بومدين رحلة امل و اغتيال حلم،دار الهدى للطباعة و النشر و التوريع،الجزائر،2005.

4. كافي علي،مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري(1946-1962)،دار القصبة للنشر، الجزائر،1999.

ب- الكتب:

1.بوصفصاف عبد الكريم،

2.الخولي لطفي،عن الثورة في الثورة و بالثورة،حوار مع بومدين،التجمع الجزائري البومدينيالاسلامي،دارالهدى،عينمليلة،دت.

3.دحلب سعد،المهمة المنجزة من اجل استقلال الجزائر،منشورات دحلب،2007.

4.ستورا بنجامين،تاريخ الجزائر بعد الاستقلال1962-1988،تر،صباح ممدوح كعدان،منشورات الهيئة العامة السورة للكتاب،دمشق،2012.

5.مصالي رشيد،هواري بومدين الرجل اللغر،تر،فاطمةالزهراء،قشي،محمد الاخضر الصبيحي،دار الهدى للطباعة والنشروالتوزيع،الجزائر.

6.هارون علي،خيبة الانطلاق او فتنة صيف الجزائر1962،تر،الصادق عماري و امال فلاح،دار القصبة للنشر،الجزائر،2003.

7.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،دستور 1976،الجزائر،1976.

8.لونغ اوليفي،الملف السري-اتفاقيات ايفيان- مهمة سويسرية للسلم في الجزائر،تر. اوداينيةخليل،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2012.

9.الابراهيمي احمد طالب،مذكرات جزائري،ج2،هاجس البناء1965-1978،دار القصبة،الجزائر،2008

10.براهيمي عبد الحميد،في اصل المأساة الجزائرية شهادة عن حزب فرنسا الحاكم في الجزائر1958-1999،مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،بيروت،2001.

11.بن خدة بن يوسف،نهاية حرب التحرير في الجزائر اتفاقيات ايفيان،تر،لحسنزغدار و محل العين جبائي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2002.

12.الديب فتحي،عبد الناصر و ثورة الجزائر،ط2،دار المستقبل العربي،القاهرة،1990.

ثانيا:المراجع

أ-الكتب

1.ابو زكريا يحي،الجزائر من احمد بن بلة الى عبد العزيز بوتفليقة،دارالناشري لنشر و التوزيع،2003.

2.احدادن زهير،المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية1954-1962،مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع،الجزائر،2003.

3.بوحوش عمار،التاريخ السياسي للجزائر من البداية و لغاية 1962،ط1،دار الغرب الاسلامي،1997.

4.بومايدة عمار،هواري بومدين و الاخرون ماقاله... و ما اثبتته الايام،دار المعرفة،الجزائر،2008.

5.حربي محمد،جبهة التحرير الوطني الاسطورة و الواقع،ط1،دار الكلمة للنشر،بيروت،1983.

6.عباس محمد، الثورة الجزائرية نصر بلا ثمن(1954-1962)،دار القصبة،الجزائر،2007.

7.العمامرة سعد البشير،هواري بومدين الرئيس القائد1932-1978،ط1،قصر الكتاب،الجزائر،1997.

8.عميمور محيي الدين،ايام مع الرئيس هواري بومدين... و ذكريات اخرى،ط4،موقم للنشر و التوزيع،الجزائر،2005.

9.مقلاتي عبد الله،المرجع في تاريخ الثورة الجزائرية و نصوصها الاساسية 1954-1962،ديوان المطبوعات الجامعية،2012.

10.لونيسي رابح،رؤوساء الجزائر في ميزان التاريخ،دار المعرفة،الجزائر،2011.

11.الركيبي عبد الله،الفرانكفونية مشرقا و مغربا،دار الكتاب العربي للطباعة و النشر، القبة،الجزائر،2009.

12.نازلي معوض احمد،

13.محمد علي داهش،المغرب العربي المعاصر(الاستمرارية و التغير) ، الدار العربية للموسوعات، ط1435،2014،1.

14.رضا مالك،الجزائر في إيفيان تاريخ المفاوضات السرية 1956-1962،تر فارس غصوب،ط1، م،و،إ،ن،الجزائر،2003،

ب-الرسائل و المذكرات الجامعية

1.بودريوع صبرينة،الحياة الاجتماعية في ظل النظام الاشتراكي بالجزائر المرحلة البومدينية(1965-1978)-نموذجا-،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر،جامعة قسنطينة،2010.

2.علاوي فضيلة،العلاقات الجزائرية الفرنسية من خلال الارشيف الفرنسي1958-1972،اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر،جامعة الجزائر،2016-2017.

3.بوقارة عبد الرحمان،مكانة اتفاقيات ايفيان

4.محمود نوال ،كفاءة أعضاء هيئة التدريب و أثرها على جودة التعليم العالي،مذكرة مقدمة ضمن منظمات نيل شهادة الماجستير،قسم علوم التسيير العلوم الاقتصادية و كلية التسيير، جامعة قسنطينة، 2011-2012.

5.حيمد مسعود ، أزمات العلاقات الفرنسية الجزائر سياسيا و اقتصاديا ما بين سنتي 1962\1974،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ،قسم العلوم الإنسانية-تاريخ- كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية،جامعة ابن خلدون،تيارت، 2021-2022م.

ج-المجلات

1.بن مرسلي احمد،دراسة شخصية بومدين،مجلةالمصادر،العدد الاول 1999،قرص مضغوط.

2.بن الشيخ عصام،"قرار تأميم النفط الجزائري 24 فبراير 1971 دراسة للسياق المضامين و الدلالات "،دفاتر السياسة و القانون،العدد6،جانفي ،2012،

3.بوحوش عمار،"التطورات السياسية بالجزائر في عهد احمد بن بلة1962-1965"،مجلة الابحاث و الدراسات.

4.بوعباش مراد ،قراءة من المفاوضات الجزائرية الفرنسية اتفاقيات ايفيان نموذجا، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية و الاجتماعية، الجزائر، العدد34، جوان 2018،

5.سعدوني بشير، اتفاقيات ايفيان 18 مارس 1962 و ردود الفعل المختلفة حولها ، مجلة أفاق العلوم، العدد الخامس، 2016، جامعة الجلفة.

.6

قائمة المصادرو المراجع باللغة الفرنسية

Les relations France –Algériennes à l'épreuves de la reconnaissance des trois infligés de 1962 à - nos jours =étude rôles de la reconnaissance dans la processuce de la coopération et de la réconciliation

Abdelkader Sid Ahmed،développement sans croissance l'expérience des économies pétrolières du tiers- monde o p u Alger 1983

Abdessalam, le combat, lundi 17 .9 Etienne Mallard : pétrole Algérien, une nouvelle fable de M mars, 1969

Stefan Adler,Migration and international relation,the case of France and Algeria,Migration and developmen study groupe, K centre of international study, cembridge1977

الملاحق

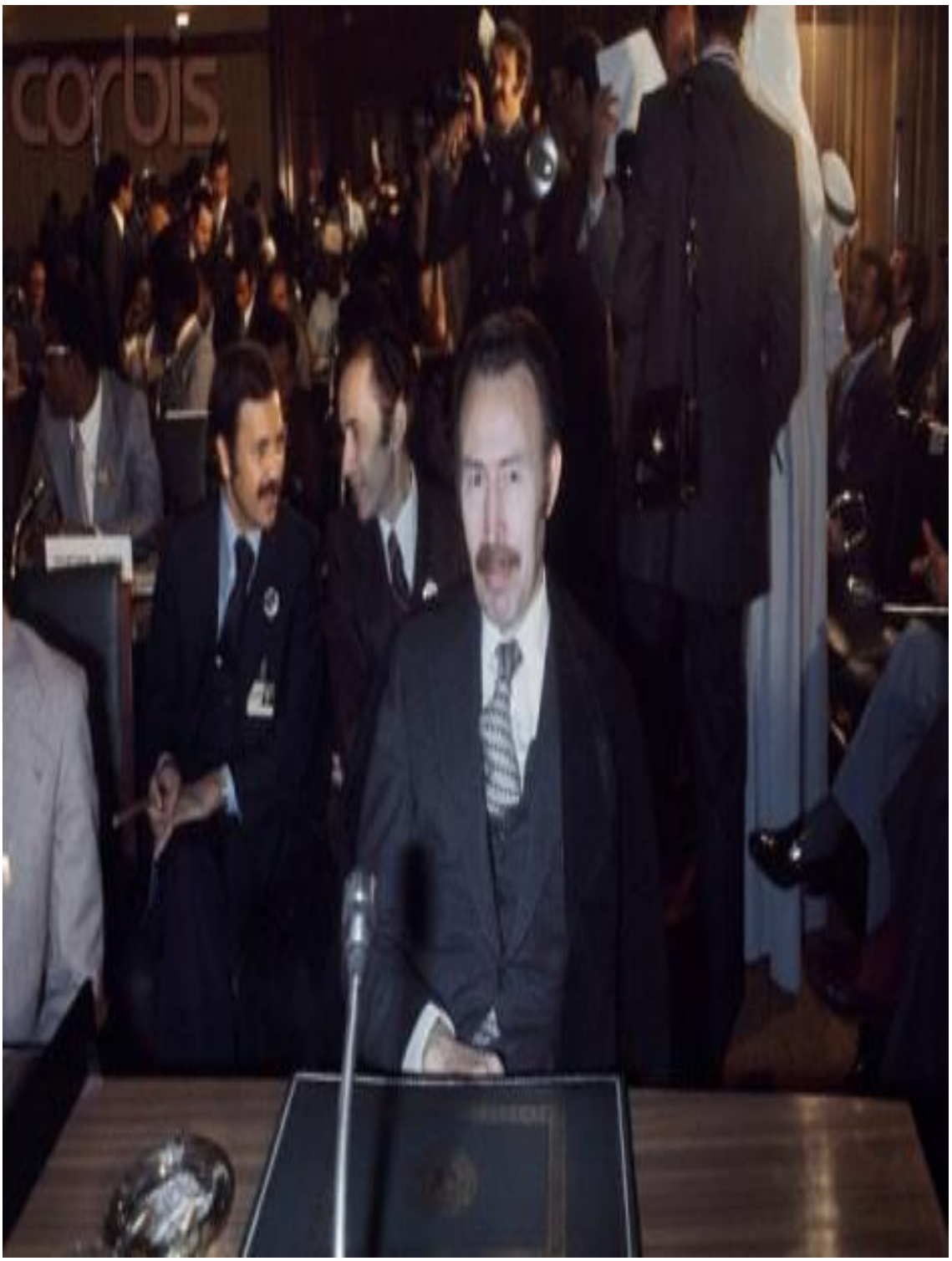
corbis

صورة نادرة ومحزنة جدا
لآخر لحظات الزعيم الراحل هواري بومدين رحمة الله عليه وهو يصارع المرض

تونس بوهزيلة والدة هواري بومدين

Tounes Bouhzila mère de Houari Boumediene

ابراهيم بوخروبة والد هواري بومدين

Brahim Boukharouba père de Houari Boumediene

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

مقدمة 1

الفصل التمهيدي

و اقع العلاقات الفرنسية الجز ائرية في الفترة الممتدة ما بين 1962-1965

أولا : ظروف التوقيع على اتفاقيات ايفيان والإعلان عن تقرير المصير 7

1. مضمون اتفاقيات ايفيان..... 8

2. المعارضين لاتفاقيات ايفيان..... 11

ثانيا: طبيعة العلاقات الجز ائرية الفرنسية خلال المرحلة الانتقالية في عهد الرئيس بن بلة 1962-1965... 12

1. توتر العلاقات السياسية الجز ائرية الفرنسية خلال حكم بن بلة..... 13

2. الأزمات الاجتماعية والاقتصادية في العلاقات الجز ائرية الفرنسية 1962-1965 14

3. الصراع حول النفط في العلاقات الجز ائرية الفرنسية ما بين 1962 إلى غاية 1965 16

الفصل الأول

ترجمة لشخصية هواري بومدين

المبحث الأول: المولد والنشأة 20

1. حياته..... 20

2. نشأته..... 21

المبحث الثاني: المسار الدراسي والثقافي 22

1. تعليمه 22

2. رحلته إلى المشرق 23

المبحث الثالث: نضاله السياسي والعسكري 25

1. نضاله السياسي..... 25

2. نضاله العسكري 25

3. ظروف وصول الرئيس هواري بومدين إلى السلطة..... 29

الفصل الثاني

المبحث الأول: العلاقات في الميدان السياسي والعسكري

1. في الميدان السياسي 33

2. في الميدان العسكري..... 37

المبحث الثاني: العلاقات في الميدان الاجتماعي والثقافي 41

1. مشروع التعريب 41

الفصل الثالث

الأزمات التي واجهت العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد هواري بومدين

المبحث الأول: أزمة النفط والمحروقات..... 48

1. الاستراتيجية الجزائرية للتخلص من الهيمنة الفرنسية في مجال المحروقات..... 48

2. سياسة تأميم البترول والموقف الفرنسي منها 48

المبحث الثاني: أزمة النبيذ..... 53

1. أزمة النبيذ في الجزائر المستقلة 53

2. أصل الأزمة في عهد هواري بومدين 54

المبحث الثالث: أزمة الهجرة 55

خلاصة الفصول..... 58

الخاتمة 59

قائمة المصادر والمراجع 63

الملاحق..... 68

الملخص باللغة العربية

ان الدراسة في موضوع العلاقات الجزائرية الفرنسية في عهد هواري بومدين والبحث في الجذور التي تأسست عليها العلاقات ومن زوايا مختلفة نجد انها لم تكن نسنقرة وسيطر عليها طابع الاضطراب فبالرغم من انها بقيت مستقرة الا انها لم تخلو من الصراعات والنزاعات وتضارب الاراء، كما تعلقت العلاقات الثنائية بين البلدين بمخرجات اتفاقيات ايفيان التي كانت لها الاغلبية في دخول الجزائر وفرنسا في سلسلة من الخلافات الشرسة التي تهدد مصالح البلدين، باعتبار اتفاقيات ايفيان منحت امتيازات كبيرة تخدم الجنب اللرنسي على غرار الجانب الحزائري الذي وجد نفسه داخل استعمار جديد كما يقول بومدين.

مما جعل الحكومة الجزائرية تطالب بتعديل بنود هذه الاتفاقيات خاصة فيما تعلق بالمجال السياسي والعسكري وهو ما ادى الى اندلاع ازمات بين الطرفين كون الحزائر اتخذت مواقف مستقلة تعارض الاستراتيجية الفرنسية المصممة على ابقاء نفوذها وابقاء الجزائر تابعة لفرنسا مما يضمن استمرار مصالحها المكتسبة في مختلف المجالات

الكلمات المفتاحية: الجزائر، فرنسا، العلاقات العسكرية، الاجتماعية الثقافية، الازمات.

Abstract

The study on the topic of Algerian-French relations during the era of Houari Boumediene and the research on the roots on which the relations were founded and from different angles, we find that they were not in Ankara and were dominated by the nature of turmoil. The two countries are aware of the outputs of the Evian agreements, which had the majority in Algeria and France entering a series of fierce disputes that threaten the interests of the two countries, given that the Evian agreements granted great privileges that serve the French side, similar to the Algerian side, which found itself within a new colonialism, as Boumedienne says. Which made the Algerian government demand to amend the terms of these agreements, especially with regard to the political and military field, which led to the outbreak of crises between the two parties, since Algeria took independent positions opposing the French strategy determined to maintain its influence and keep Algeria subordinate to France, which guarantees the continuity of its acquired interests in various fields

Keywords: Algeria, France, military relations, socio-cultural, crises.